



CUSTOMS & TAXation

رحلة الاكتشاف وتطويع المهارات في العلوم الجمركية والضريبية

A JOURNEY OF DISCOVERY AND SKILLS DEVELOPMENT IN CUSTOMS AND TAX SCIENCES

Dr. Murad Al-Zaqeba
Dr. Laith Elhesenat
Dr. Suhaila Abdul Hamid
&
Assoc. Prof. Dr. Izlawanie Muhammad

الدكتور مراد الزقبة
الدكتور ليث الحسينات
الدكتورة سهيلة عبدالحميد
الدكتورة إيزلواني محمد

2025

ISBN: 978-9923-0-1647-3

Jordan

TAMMESH.COM

@TBP PRESS

00962-781-896-616



9 789923 016473

A JOURNEY OF DISCOVERY AND SKILLS DEVELOPMENT IN CUSTOMS AND TAX SCIENCES

رحلة الاكتشاف وتطوير المهارات في العلوم الجمركية والضريبية

Authors: Dr. Murad Ali Ahmad Al-Zaqeba
Dr. Laith Ahmad Defallah Elhsenat
Dr. Suhaila Abdul Hamid
Assoc. Prof. Dr. Izlawanie Muhammad

murad.ali@usim.edu.my
l.alhsenat@jadara.edu.jo
suhaila@usim.edu.my
izlawanie@usim.edu.my

<https://doi.org/10.70568/TBP.BOOK.2.2.2025.002>

الملخص

يستعرض هذا الكتاب رحلة مثيرة تتعلق بالتعلم وتطوير المهارات في مجالات الجمارك والضرائب. يتناول الكتاب اكتشاف وفهم التفاصيل والجوانب المعقدة للنظام الضريبي والجمركي. يقدم الكتاب منهجاً تعليمياً شيقاً يشمل دروساً نظرية وتطبيقية تساعد القارئ على فهم كيفية التفاعل مع النظام الجمركي والضريبي وتطوير المهارات الضرورية للعمل في هذا المجال. كما يتناول الكتاب الأمثلة العملية والعلمية التي تسلط الضوء على التحديات والإنجازات التي يمكن أن تواجه الأفراد أثناء رحلتهم في هذا الميدان. عموماً، يهدف الكتاب إلى توجيه وتلهم الأفراد الذين يتطلعون للتخصص في مجال الجمارك والضرائب، ويقدم لهم الأدوات والمعرفة الضرورية لتطوير مهاراتهم ونجاحهم في هذا المجال المعقد.

Abstract

This book presents an exciting journey related to learning and developing skills in the fields of customs and taxes. The book deals with discovering and understanding the details and complex aspects of the tax and customs system. The book presents an interesting educational curriculum that includes theoretical and applied lessons that help the reader understand how to interact with the customs and tax system and develop the necessary skills to work in this field. The book also covers practical and scientific examples that highlight the challenges and achievements that individuals may face during their journey in this field. Overall, the book aims to guide and inspire individuals who aspire to specialize in the field of customs and

taxation, and provides them with the necessary tools and knowledge to develop their skills and success in this complex field.

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2024/9/5091

رحلة الاكتشاف وتطوير المهارات في العلوم الجمركية والضريبية

الزقبيبة، مرد علي أحمد

الحسينات، ليث احمد ضيف الله

بيانات الناشر: . تنمية بصمة TBP <https://tanmeah.com/>

الوصف المادي 155

رقم التصنيف 382.7

الواصفات: الجمارك// التعرف الجمركية// الضرائب // التجارة الدولية

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



❖ لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

Copyright ©

❖ *All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher*

PUBLISHER: TANMEAH BASSMAH TBP

<https://tanmeah.com/>

ب | ١٠٧

“TANMEAH BASSMAH PRESS”
“TANMEAH Publishing”



9 789923 016473



رقم الاشعار: 78948

المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة المكتبة الوطنية
مركز الإيداع

إشعار بإيداع الكتب

تسلم مركز الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بتاريخ 27/02/2025
من مراد علي احمد الزقبيه عدد 2 نسخة ورقي 1 نسخة الكتروني من مصنف كتاب المبين تاليا:

عنوان المصنف: رحلة الاكتشاف و تطوير المهارات في العلوم الجمركية
والضريبية
من تأليف: مراد علي احمد الزقبيه
الناشر: تنمية بصمة TBP / <https://tanmeah.com/>
الطبعة/ الجزء/ المجلد: الطبعة الاولى/
لغة النص: العربية

و ذلك على سبيل الإيداع عملا بالمواد (38 ، 39 ، 40 ، 41) من قانون حماية حق المؤلف رقم (22)
لسنة 1992 و تعديلاته، و أحكام نظام إيداع المصنفات رقم (4) لسنة 1994.

إسم المستلم: تغريد الزبيدي
وظيفته: مركز الإيداع
توقيعه:

الخاتم الرسمي

يحمل هذا كتاب رقم الإيداع (2024/9/5091)

أدخلت النسخ بموجب مستند الإدخالات رقم 283920/ح ح

التاريخ 27/02/2025

نسخة الرقابة الفنية

التاريخ 04/03/2025
الموافق الثلاثاء

السيد /مراد علي احمد الزقبيه

تحية طيبة و بعد ،

أرجو أن أعلمكم بأنه تم تخصيص الرقم المعياري الدولي للكتاب المذكور في طلبكم المقدم لدى شعبة الرقم المعياري الدولي،

رحلة الاكتشاف و تطوير المهارات في العلوم الجمركية والضريبية

عنوانه:

الطبعة الأولى

الطبعة:

عادي

نوع الغلاف:

مراد علي احمد الزقبيه

تأليف :

ليث احمد ضيف الله الحسينات

تأليف (آخرون) :

و ذلك على الشكل التالي:

(ردمك) ISBN 978-9923-0-1647-3

يرجى العمل على تثبيت هذا الرقم و طباعته بشكل أوضح أسفل صفحة العنوان الداخلية و على الصفحة الخلفية للغلاف الخارجي، و كذلك الحافظة الورقية إن وجدت.

و في حالة إعادة الطبع بطبعة مزيدة و منقحة يرجى العمل على تجديد الرقم حسب الأصول.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

المدير العام بالوكالة

احمد رزق الخلايله
عاليه

نسخة / مركز الإيداع
نسخة/ الرقابة الفنية

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والصلاة والسلام على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين الحمد لله صاحب الفضل والعطاء الحمد لله الذي يسر وقدر الحمد لله الذي فضل ومن علينا هذا العمل الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الحمد لله حمداً يوافي نعمه وعطاءه الحمد لله، الذي تفضل علينا بالنعمة والعطاء، ووفقنا لهذا العمل المبارك. نشكره سبحانه على ما أنعم به من توفيق وسداد، ونسأله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم. نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في نشر هذا الكتاب، ولكل من قدم يد العون والمساعدة في إتمامه. جزاهم الله خيراً وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم.

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

أ	الملخص
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
١	المقدمة
٢	الفصل الأول: المدخل إلى العلوم الجمركية والقوانين الجمركية
٢	الباب الأول: مقدمة عامة عن الجمارك
٢	أولاً: نشأة الجمارك
٦	ثانياً: ماهية الجمارك
١٩	أولاً: الرسالة في الجمارك
١٩	ثانياً: القيم في الجمارك
٢٠	ثالثاً: الهيكليات الجمركية
٢٤	رابعاً: حقوق وواجبات موظفي الجمارك
٢٧	خامساً: الإطار القانوني للجمارك
٢٩	سادساً: آليات العمل والمكافحة الميدانية
٣٢	الباب الثاني: محتويات قانون الجمارك والتعليمات الصادرة
٣٢	أولاً: الإطار القانوني للجمارك

٣٤	ثانياً: آليات العمل والمكافحة الميدانية
٣٦	ثالثاً: قوانين تنظيمية تحكم العمل الجمركي
٣٨	رابعاً: تعليمات مهمة لتطبيق قوانين الجمارك
٤١	الباب الثالث: المنافذ الجمركية
٤٢	اولاً: تعريف المنافذ الحدودية لغةً واصطلاحاً
٤٣	ثانياً: انواع المنافذ الحدودية
٤٤	ثالثاً: الاهداف الاستراتيجية للمنافذ الحدودية
٤٨	خامساً: التحديات التي تواجه ادارة المنافذ في الوقت الحالي:
٤٩	سادساً: مفهوم وظيفة المنفذ الجمركي
٥٠	سابعاً: ادارة المنافذ الجمركية
٥٣	ثامناً: الهيكل التنظيمي للمنفذ الجمركي :
٥٣	تاسعاً: معايير تقييم الاداء الجمركي
٥٤	عاشراً: نظم المعلومات ومراحل تنفيذ العمليات في المنفذ الجمركي
٦٣	الفصل الثاني: التعرف الجمركية
٦٥	الباب الأول: القوانين واللوائح ذات الصلة
٦٦	الباب الثاني: هيكل التعرف الجمركية
٦٨	الباب الثالث: أنواع التعرف الجمركية

٦٩	الباب الرابع: الفئات والنسب الجمركية
٧٠	الباب الخامس: أهداف وأثر التعرف الجمركية
٧٢	الباب السادس: دور الحكومة والجهات المعنية:
٧٤	الباب السابع: التحديات والمستقبل:
٧٧	الفصل الثالث: التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية
٧٧	أولاً: أساسيات التجارة الدولية
٧٨	ثانياً: الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة
٧٩	أولاً: نظرة عامة على التجارة الإلكترونية
٨٠	ثانياً: أثر التكنولوجيا على التجارة والجمارك
٨٢	الفصل الرابع: مهارات عملية في العلوم الجمركية والضريبية
٨٢	أولاً: تطبيقات عملية للقوانين والتشريعات الجمركية
٨٣	أولاً: تطبيقات مهارات التفاوض في المجال الجمركي والضريبي
٨٦	الخاتمة وملخص الكتاب
٨٨	أسئلة وتطبيقات عملية
٩٠	الأسئلة والحلول:
١٠٠	المراجع:

المقدمة

يُعد كتاب "رحلة الاكتشاف وتطوير المهارات في العلوم الجمركية والضريبية" خارطة طريق شاملة للأفراد الطموحين الراغبين في التخصص في هذا المجال الحيوي. يتناول الكتاب مفاهيم وأدوات العلوم الجمركية والضريبية، مُدجِّجاً بين النظريات الأكاديمية والتطبيقات العملية لمساعدة القارئ على اكتساب معرفة وفهم شاملين. يهدف الكتاب إلى تعزيز الكفاءات وتطوير المهارات اللازمة للتفاعل بفعالية مع الأنظمة الجمركية والضريبية المعقدة.

يقدم هذا الكتاب دليلاً شاملاً وعملياً لفهم شامل للعمليات الجمركية والضريبية. يستعرض الكاتب الجوانب التاريخية والتطورات الحديثة في هذا المجال، مع التركيز على أهمية الهيكليات التنظيمية والقوانين الجمركية والتقنيات الحديثة مثل الأتمتة والتكنولوجيا الرقمية التي تضفي كفاءة وشفافية على العمليات. الكتاب ليس موجهاً فقط للممارسين في مجالي الجمارك والضرائب، بل هو أيضاً ضرورة للدارسين والمهتمين بالتخصص في هذا الحقل الحيوي. من خلال تقديم تحليلات نقدية وأمثلة عملية، يبرز الكتاب كيف يمكن لهذه المعارف أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي وحماية الأسواق الوطنية، مما يجعله مرجعاً لا غنى عنه للمحترفين والمستثمرين والجهات التنظيمية على حد سواء.

الفصل الأول

المدخل إلى العلوم الجمركية والقوانين الجمركية

الباب الأول: مقدمة عامة عن الجمارك

في سياق التجارة الدولية، الجمارك هي نظام من الممارسات واللوائح التي تحكم حركة السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. إنه مفهوم تاريخي ومتعدد الأوجه متأصل بعمق في المجتمعات البشرية وتطور على مدى آلاف السنين. يمكن إرجاع أصول العادات إلى الحضارات القديمة حيث كانت ضرورية لتبادل السلع والتفاعلات الثقافية ووضع معايير وقواعد لممارسة التجارة. إن فهم أصول الجمارك يوفر رؤى قيمة حول تطورها وأهميتها في التجارة الدولية المعاصرة. يعتبر فهم تاريخ الجمارك ونشأتها أساسًا أساسيًا لفهم النظام الجمركي الحالي وتطوره عبر العصور. يتناول هذا الباب تاريخ ونشأة الجمارك ودورها الأساسي في التجارة الدولية وحماية الاقتصادات الوطنية.

أولاً: نشأة الجمارك

يمكن إرجاع العادات إلى الحضارات القديمة مثل حضارات بلاد ما بين النهرين، والحضارة المصرية، ووادي السند، والحضارة الرومانية، حيث استلزمت الأشكال المبكرة للتجارة والتبادل أنظمة لتنظيم الواردات والصادرات والضرائب. وبمرور الوقت، تطورت العادات لتلائم الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات وعلاقاتها التجارية.

❖ المرحلة الأولى: الجذور التاريخية

تعود جذور الجمارك إلى الحضارات القديمة حيث كانت تستخدم كآلية لجباية الرسوم على البضائع المستوردة والمصدرة. في العصور القديمة، كانت الدول تفرض الضرائب على التجارة الخارجية لتمويل أنشطتها والحفاظ على استقلاليتها الاقتصادية.

❖ المرحلة الثانية: التطور والتشريعات

شهدت الجمارك تطوراً كبيراً في العصور الوسطى مع تبني الدول لقوانين وتشريعات تنظم عمليات الاستيراد والتصدير. ازدادت الجمارك أهميةً لدورها في تمويل الدول وتنظيم التجارة الدولية.

❖ المرحلة الثالثة: الجمارك الحديثة

تطورت الجمارك لتصبح نظاماً معقداً يعتمد على القوانين والتشريعات الدقيقة وتوفير الحماية للصناعات المحلية. زادت أهمية الجمارك في تحقيق التوازن التجاري ومنع التهرب الضريبي وحماية المستهلكين.

ظهرت الجمارك في الأصل كوسيلة لتسهيل التجارة من خلال وضع القواعد والأنظمة التي توجه حركة البضائع عبر الحدود. تم تطوير هذه القواعد لضمان المعاملات العادلة، وفرض الضرائب أو التعريفات المناسبة، وخلق فرص متكافئة للمتداولين.

تاريخياً، لعبت الجمارك دوراً حيوياً في توليد الإيرادات للحكومات. وكانت الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة مصدراً هاماً للدخل، وتمويل الخدمات العامة الأساسية والبنية التحتية. كما تأثرت العادات بالتبادلات الثقافية بين المناطق والحضارات المختلفة. من خلال التجارة، تفاعلت الثقافات المختلفة، مما أدى إلى تبادل الممارسات والمعتقدات واللغات. وهكذا أصبحت الجمارك جسراً للتفاهم الثقافي ونشره. ومع نمو التجارة الدولية، تطورت الجمارك إلى إطار قانوني يحكم مختلف جوانب المعاملات عبر الحدود. تشمل القوانين واللوائح الجمركية الحديثة تصنيفات التعريفات، وطرق التقييم، وقواعد المنشأ، والاتفاقيات التجارية، ومعايير الامتثال.

في العصر المعاصر، لعبت الجمارك دوراً حاسماً في ضمان الأمن القومي والامتثال للاتفاقيات الدولية. تنظم سلطات الجمارك حركة البضائع لمنع الأنشطة غير القانونية مثل التهريب والتزوير والاتجار بالسلع

غير المشروعة. لقد أثر التقدم التكنولوجي بشكل كبير على تطور الجمارك. أحدثت الأنظمة الآلية، والتوثيق الرقمي، وتبادل البيانات الإلكترونية ثورة في العمليات الجمركية، مما جعلها أكثر كفاءة وشفافية وأماناً.

نشأت الجمارك كاستجابة للحاجة إلى تنظيم التجارة وتسهيل المعاملات الاقتصادية بين المجتمعات والحضارات. مع مرور الوقت، تطورت الجمارك إلى نظام متطور يشمل الجوانب القانونية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. إن فهم الأصول التاريخية للجمارك يوفر رؤى قيمة حول الدور المعقد والحاسم الذي تلعبه في التجارة الدولية الحديثة، وتعزيز التنمية الاقتصادية، والأمن، والتكامل العالمي.

تعتبر دائرة الجمارك الأردنية واحدة من أقدم الدوائر الحكومية في المملكة، حيث تأسست في عام ١٩٢٢. يعكس تاريخها الطويل شغفها بالتطوير والبناء في مجالات العمل الجمركي والاقتصادي. هنا يتضح مدى أهمية الدور الذي تؤديه هذه الدائرة في تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة تحت القيادة التوجيهية لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. إن الزمن الحديث يتطلب من هذه الدائرة، مثل غيرها من المؤسسات، أن تتبنى مبدأ التحسين المستمر وتطوير الأداء كضرورة ملحة وليس خياراً.

على الرغم من التاريخ العريق، يبقى التحدي المستمر في عصر النهضة والذي يتطلب من الجمارك الأردنية السعي لتحسين إمكانياتها وتكييفها مع التغيرات العالمية. يتطلب ذلك توجهاً استراتيجياً شاملاً، حيث يجب أن ينتبه القائمون على الدائرة إلى أهمية اعتماد تقنيات حديثة تدعم أهدافها. لم يعد تحويل الدائرة إلى منظومة جمركية متطورة مجرد طموح، بل أصبح أمراً وضعياً لمواجهة التحديات المعاصرة.

تستهدف دائرة الجمارك الأردنية أن تكون "الأردن من أفضل عشرين دولة عالمياً في أمن وتسهيل التجارة عبر الحدود". تعتبر هذه الرؤية حجر الزاوية لخريطة العمل والدليل على الأهداف الوطنية النبيلة التي تسعى لتحقيقها. على الرغم من كونها تمثل طموحاً كبيراً، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب جهوداً ملموسة في

تقديم خدمات جمركية ميسرة مع الحفاظ على معايير الأمن والسلامة. هنا، يظهر التحدي الجوهرى في موازنة هذه الأهداف لتحقيق نتائج فعالة.

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في إستراتيجية تطوير الجمارك الأردنية. من خلال تحسين أنظمة الفحص والتفتيش، مثل استخدام أجهزة الفحص بالأشعة وتحليل البيانات الجمركية، يمكن تسريع الزمن المستغرق لإتمام المعاملات وتسهيل حركة التجارة. ولكن يتطلب هذا التحول استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية والتدريب، مما يمثل تحديًا إضافيًا في زمن محدود الموارد المالية. ومع أن التكنولوجيا تعتبر عاملاً محوريًا، فإن العنصر البشري المدرب والمؤهل يظل عنصرًا أساسيًا في أي عملية تطوير. يجب على دائرة الجمارك الأردنية أن تركز على بناء قدرات موظفيها ليكونوا قادرين على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال وفي الوقت ذاته تطبيق معايير الأمن والتدقيق بشكل يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. وهذا يمثل ضرورة ملحة لتخطي الحواجز التي قد تعترض حركة التجارة المشروعة.

تسعى دائرة الجمارك إلى تحقيق دائرة خالية من الأوراق من خلال تطبيق النافذة الوطنية للتجارة، وهذا يمثل خطوة هامة نحو تحسين الكفاءة والشفافية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا التحول يعتمد على الالتزام من جميع الأطراف المعنية والجمهور. قد يحتوي هذا التحول على بعض التحديات، مثل مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين أو عدم الوعي بالأنظمة الجديدة. في النهاية، فإن دائرة الجمارك الأردنية تقف على أعتاب مرحلة جديدة من التطور والتغيير. إن تحقيق أهدافها الطموحة يتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية، تحسين تدريب الموظفين، وزيادة استخدام التكنولوجيا. ومع ذلك، يبقى التوازن بين الأمان وسلاسة التجارة والالتزام الشفافية هو المفتاح لنجاح عمل الدائرة في مواجهة التحديات المعاصرة. إن الإدارة الحكيمة والفعالة لهذه العناصر ستساهم بشكل كبير في تحقيق رؤى الجمارك الأردنية وتحفظ مكانتها كركيزة أساسية للكفاءة والتنافسية في التجارة الدولية.

ثانياً: ماهية الجمارك

الجمارك هي وكالة أو سلطة حكومية تنظم تدفق البضائع من وإلى بلد ما. والأهم من ذلك أنها تتعامل مع تحصيل الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة. بمعنى آخر، تعني الجمارك مكاناً في ميناء أو مطار أو حدود يتحكم فيه المسؤولون الحكوميون في البضائع الواردة والأشخاص (المسافرين) والأحمال الأخرى. باختصار، الجمارك هي السلطات الحكومية المسؤولة عن إصدار التخليص لاستيراد وتصدير البضائع. يتم إنشاء ومراقبة الإجراءات الجمركية من خلال قانون الجمارك للاتحاد الأوروبي (EUC)، وهو قانون الجمارك الرئيسي للاتحاد الأوروبي. من المهم معرفة لوائحها لأنها تنظم جميع الإجراءات الجمركية التي تتم داخل إقليم المجتمع. حيث أن أنواع الإجراءات الجمركية تتفاوت وفقاً للتمييز بين مفهوم الاستيراد والتصدير ومفهوم حيازة البضائع داخل المجتمع.

١. الواردات – الصادرات: هي تلك الإجراءات التجارية التي تهدف إلى إدخال أو الخروج من

الأراضي الوطنية – عن طريق النقل البري أو الجوي أو البحري – للبضائع التي يكون منشؤها

أو وجهتها دولاً لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، أي، دول ثالثة. (العلوم الجمركية)

٢. إن عمليات الاستحواذ على السلع داخل المجتمع هي إجراءات تجارية لها نفس الهدف مثل

الواردات والصادرات ، ولكن في هذه المناسبة تأتي البضائع من دول الاتحاد الأوروبي.

تعتبر عملية التفريق بين الواردات والصادرات واكتساب السلع داخل المجتمع أمراً بالغ الأهمية للعديد من

الأسباب الجذرية، خاصة في سياق الأنظمة الجمركية والحرية التجارية. يعتمد الانصالات التجارية السلسلة

بين الدول على فهم تعديلات القوانين والإجراءات الأكاديمية والمراسيم الحكومية المتعلقة بالحركة التجارية.

إن التمييز بين الواردات والصادرات يشكل نقطة انطلاق لفهم كيفية تداول السلع عبر الحدود. يتم إنشاء

أنظمة محددة لكل عملية استيراد أو تصدير، مما يساعد ليس فقط في إدارة التدفق التجاري، بل أيضاً في

الحفاظ على الأمان والامتثال للمعايير المحلية والدولية. وفقًا للدليل الصادر عن الأكاديمية القومية للعلوم الجمركية والتكنولوجيا، يجب أن تخضع جميع السلع، سواء كانت واردات أو صادرات، لسلسلة من القواعد لضمان التداول القانوني.

تُعتبر الحرية التجارية المطلقة واحدة من الركائز الأساسية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي، مما يتيح حرية حركة البضائع داخل أراضي المجموعة دون الحاجة إلى معالجة مستندات خاصة، مما يعكس مبدأ قاعدة عدم التقييد. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن هذه الحرية تأتي مع شروط، وهذا ما يدفعنا لفهم الأنظمة الجمركية المختلفة التي تخضع لها البضائع.

تستند الأنظمة الجمركية، التي تم إنشاؤها بموجب اللائحة (الاتحاد الأوروبي) ٢٠١٣/٩٥٢، إلى نوع السلعة والمصدر منها، حيث تختلف القواعد باختلاف ما إذا كانت البضائع تأتي من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو من دول ثالثة. تعطي هذه الأنظمة مزيدًا من القيمة للأمن الاقتصادي، إذ تضمن أن البضائع الموردة أو المصدرة تتوافق مع القوانين المقررة وتُلزم التاجر أو المستورد بأن يتبع الإجراءات الجمركية الصحيحة.

إذا كانت البضائع تأتي من إحدى دول الاتحاد الأوروبي، تخضع لقواعد نظام الحرية التجارية المطلقة، مما يسرع من إجراءات التخليص. من جهة أخرى، في حال كانت البضائع مستوردة من دولة ثالثة، فإنها تتطلب على الأقل التقديم لواحدة من الأنظمة الجمركية المحددة لهذا الغرض.

إن إدراك الفرق بين الواردات والصادرات وعمليات اكتساب السلع داخل المجتمع يوفر إطارًا فعالًا لمنظومة التجارة. هذا الفهم يسهل عمل الموظفين الجمركيين والتجار على حد سواء، مما يعزز من أمان سلسلة الإمداد ويحمي الأسواق المحلية من المنتجات غير المطابقة أو الممنوعة. التحليل النقدي لهذا الموضوع يُظهر

بوضوح أن الالتزام بالقوانين الجمركية والبروتوكولات المعمول بها يسهم في التنمية الاقتصادية والنمو

المستدام. حيث يجب أن تخضع البضائع لأحد الأنظمة التالية: (العلوم الجمركية)

١. التصدير: تستهدف إجراءات التصدير سلع الاتحاد الأوروبي التي ستغادر المنطقة الجمركية

للاتحاد ، والتي لا تفعل ذلك مؤقتًا.

٢. إيفاد إلى الممارسة الحرة (الافراج عن الدورات الحرة): ما نوع البضائع التي يشملها نظام

الإفراج الجمركي في التداول الحر ؟ لجميع تلك السلع التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي

ولكنها تريد طرحها في سوق الاتحاد، أو أن يتم استهلاكها أو استخدامها بطريقة خاصة.

(كورس التخليص الجمركي في السودان) (العلوم الجمركية)، ويمنح نظام الإفراج إلى التداول

الحر البضائع الوضع الجمركي للاتحاد الأوروبي بعد دفع الرسوم المقابلة. سيتم بعد ذلك إطلاق

سراحهم للاستهلاك بعد دفع الضرائب المحلية (ضريبة القيمة المضافة) ورسوم الإنتاج الأخرى.

٣. أنظمة جمركية خاصة (الإجراءات الجمركية الخاصة)

تُعد الأنظمة الجمركية الخاصة عنصرًا حيويًا في نظام التجارة الدولي، حيث تلعب دورًا محوريًا في إدارة حركة

السلع عبر الحدود. هذه الأنظمة ليست مجرد قواعد تُطبق بشكل روتيني، بل تمثل استراتيجيات عقلانية

تهدف إلى تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني. وضمن هذا التصنيف نجد الأنواع

التالية من الأنظمة الجمركية:

٣,١ العبور: خارجي وداخلي

يمثل نظام العبور أحد الركائز الأساسية في التجارة الدولية، حيث يُسهل حركة البضائع بين الدول

وتوسيع النطاق التجاري. إن فهم هذا النظام يتطلب التحليل النقدي لكل من نوعي العبور، الخارجي

والداخلي، وتأثيراتهما على التجارة العالمية.

٣,١,١ العبور الخارجي

العبور الخارجي يُعتبر نموذجًا تجاريًا فعالاً، حيث تُتيح البضائع الانتقال بسلاسة عبر دولة ما قبل وصولها إلى وجهتها النهائية. هذه العملية تُقلل من الزمن اللازم للتخليص الجمركي مما يعزز التجارة العالمية. يتيح هذا النظام الدول المحايدة أو تلك التي تُعتبر معبراً لتسهيل التجارة وتسهيل حركة السلع، كما أنه يمثل فوائد اقتصادية للمجتمع ككل.

ومع ذلك، يُحتمل أن يؤدي غياب الرقابة الدقيق على هذه العمليات إلى مخاطر مثل التهريب وسوء الاستغلال. على سبيل المثال، إذا لم يُتابع عملية العبور بشكل فعال، يمكن أن تُستخدم كوسيلة لنقل سلع ممنوعة عبر الدول، مما يتطلب إجراءات دقيقة للتفتيش والتحقق. هناك حاجة ماسة لتطبيق إجراءات رقابية مُحكمة للحيلولة دون تفشي مثل هذه الأنشطة غير القانونية.

٣,١,٢ العبور الداخلي

أما العبور الداخلي فيمثل نوعاً آخر من النقل الجمركي. يُشير إلى سلع المجتمع (التابعة للاتحاد الأوروبي) التي تحتاج إلى المرور عبر دولة خارج الاتحاد دون تغيير وضعها الجمركي. يُعتبر هذا النظام مهماً لتعزيز استخدام البنية التحتية المحلية، وذلك من خلال تسريع حركة البضائع ضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. لكنه يتطلب ضمانات أكبر لتجنب حدوث اختناقات في حركة البضائع. في حال عدم توفر هذه الضمانات، قد يؤدي إلى تأخير غير متوقع في الإمدادات، مما يؤثر سلباً على أي استثمار أو تجارة تستند إلى مواعيد محددة للتسليم. يُبرز هذا التحدي أهمية تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء والنظر في التحسينات التي قد تُساهم في تعزيز فعالية هذا النظام.

٣,١,٣ العبور والنقل

إن اتفاقيات مثل TIR و ATA تُسهم في تنظيم نقل البضائع عبر الحدود، حيث تعتبر شرق تلك الاتفاقيات بمثابة إطار قانوني يُعزز من سيولة التجارة الدولية. يُشكل عامل "المنطقة الجمركية الواحدة" ضرورة لتسهيل عملية تبادل وتدفع السلع دون الحواجز التي قد تُعقد العملية. حيث لا يمكن إنكار أهمية نظام العبور بمختلف أنواعه في تعزيز التجارة الدولية. إلا أن نجاحه يعتمد على مستوى الرقابة والالتزام بقوانين الجمارك، مما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الدول والأطراف المعنية. ومن خلال تعزيز الإجراءات الأمنية والمدنية، يمكن تعزيز فعالية عمليات العبور وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

٣,٢ التخزين: المستودعات الجمركية والمناطق الحرة

يُعتبر نظام التخزين واحداً من الأنظمة الحيوية التي تُسهم في تعزيز القدرة التنافسية للبضائع في السوق. تتضمن آليات التخزين الرئيسية في هذا النظام المستودعات الجمركية والمناطق الحرة، وكلاهما يوفران مساحات آمنة لتخزين السلع دون تحمل التكاليف المرتبطة بالرسوم لفترة زمنية محددة أو غير محددة.

٣,٢,١ المستودعات الجمركية

تُتيح المستودعات الجمركية لأصحاب البضائع الاحتفاظ بسلعهم لفترة معينة قبل دفع الرسوم الجمركية. هذه المرونة تعزز من القدرة التشغيلية للمتعاملين، مما يُساعد الشركات في التخطيط بشكل أفضل لإدارة مخزونها ومبيعاتها. ومع ذلك، من الضروري تأكيد أن وجود المستودعات الجمركية يتطلب مراقبة عالية. إذا لم تكن الرقابة سليمة، يُحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز عدم الامتثال، بما في ذلك التهريب. يجب على الجهات المعنية تعزيز التدقيق الدوري وضمان اتخاذ التدابير اللازمة لمعاينة وفحص المحتويات المخزنة. كما يُعتبر ضعف الرقابة سبباً لنشوء أنشطة غير قانونية، لذا فمن المهم وضع استراتيجيات رصد مستمرة.

٣,٢,٢ المناطق الحرة

تُعد المناطق الحرة جزءًا من النظام الجمركي القائم على التخزين، حيث تُعطي هذه المناطق إمكانية تخزين البضائع غير التابعة للمجتمع دون أي رسوم أو ضرائب، مما يُعد وضعًا مغريًا للاستثمارات. يُسهل هذا النظام جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الشركات التصديرية، مما يُعزز من الدور الإيجابي لهذه المناطق في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يحتاج هذا النظام أيضًا إلى قواعد صارمة من حيث الرقابة، فقد يؤدي غياب التدابير الأمنية الكافية إلى ظهور مخاطر التهريب. إذا كانت البضائع المخزنة في المناطق الحرة غير مُراقبة، فإن ذلك يمكن أن يخلق بيئة تُسهل الأنشطة غير القانونية. وبالتالي، يُشكّل توفير الضوابط اللازمة وتعزيز إجراءات التفتيش في هذه المناطق ضرورة لضمان الشفافية والنزاهة.

٣,٢,٣ نظام التخزين بالأراضي الأوروبية

يُشير نظام التخزين في أراضي الاتحاد الأوروبي إلى قدرة الدول الأعضاء على تخزين البضائع غير التابعة للمجتمع لفترات طويلة دون فرض رسوم. وهذا يوفر حافزًا كبيرًا للمستوردين الذين يرغبون في استيراد سلع قد لا تُستخدم على الفور. إلا أن هذا النظام يجب أن يكون مقيدًا بقوانين تُحدد المعايير وتضمن عدم إساءة استخدامه. يبرز هنا أهمية وجود سياسات وإجراءات دقيقة تعزز من مراقبة السلع المخزنة، مما يضمن حماية السوق المحلي وتعزيز الحوكمة.

يتضح مما سبق أن نظام التخزين يظهر من خلال كل من المستودعات الجمركية والمناطق الحرة، أهمية الاستخدام الفعال للإجراءات الجمركية لدعم حركة التجارة وزيادة التنافسية. ومع ذلك، إن نجاح هذا النظام يعتمد بشكل أساسي على مستوى الرقابة والتنفيذ القانوني. يُعتبر التوازن بين توفير بيئة سهلة للتجارة وضمان الأمان الاقتصادي أمرًا حيويًا. تحتاج الدوائر المعنية والجمارك لتطوير آليات رصد وإشراف فعّالة

لمواجهة المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التخزين، مما يعزز من كفاءة العملية التجارية ويحد من الأنشطة غير المشروعة.

٣,٣ الوجهات الخاصة: الاستيراد المؤقت والوجهة النهائية

تعتبر الوجهات الخاصة من الأدوات التنظيمية الأساسية في نظام التجارة الدولية، حيث تُعزز من فعالية العمليات التجارية. تنقسم هذه الوجهات إلى نوعين رئيسيين: **الاستيراد المؤقت والوجهة النهائية**، ولكل منهما معايير وإجراءات معينة تُطبق لضمان التوافق مع القوانين الجمركية.

٣,٣,١ الاستيراد المؤقت

يعني نظام **الاستيراد المؤقت** أن السلع يمكن استخدامها لفترة قصيرة ثم إعادتها إلى البلد الأصلي دون الحاجة لدفع الرسوم الجمركية. يُعتبر هذا النظام مثاليًا للعديد من القطاعات، بما في ذلك المعارض التجارية، حيث تحتاج الشركات إلى أدوات معدات لفترة معينة. المزايا التي يوفرها هذا النظام تعزز الشفافية وتُخفف من العبء المالي على الشركات، مما يعكس أهمية هذا النظام في دعم النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، يُظهر هذا النظام الحاجة إلى **ضوابط وآليات رصد دقيقة** لتفادي أي إساءة لهذا النوع من الاستيراد. إذا لم تكن الضوابط واضحة، قد يتم استغلال نظام الاستيراد المؤقت بشكل غير قانوني، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي ويؤدي إلى إضعاف القوانين الجمركية. لذا، يجب على السلطات الجمركية أن تُضفي طابعًا مؤسسيًا على نظام الرصد والتفتيش لضمان استخدامه في الإطار الصحيح فقط.

٣,٣,٢ الوجهة النهائية

في المقابل، فإن **الوجهة النهائية** تركز على السلع التي تخرج للتداول الحر بعد استيفاء كافة الرسوم والضرائب المطلوبة. يُعتبر هذا الفرق في التعامل مع الوجهات بين السلع أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الوضوح والشفافية في العمليات التجارية. كما أن معالجة السلع المفرج عنها يجب أن تُراقب بواسطة سلطات الجمارك لتضمن

أن الاستخدام النهائي يتماشى مع الأنظمة المنشورة. هذا التمييز بين الاستيراد المؤقت والوجهة النهائية يُعتبر أداة مهمة لضمان مراقبة حركة البضائع. ومع ذلك، تحتاج الإدارة للجمارك إلى وضع استراتيجيات فعالة لضمان عدم الانتهاك من قبل الشركات التي قد تحاول التلاعب بالأقسام المختلفة لاستغلال نظام الإعفاء الضريبي.

٣,٤ المعالجة: المعالجة الداخلية والخارجية

تعتبر أنظمة المعالجة جزءًا فعالاً من استراتيجيات الجمارك لتعزيز القدرة التنافسية للسلع. يُمكن تعريفها من خلال نوعين مختلفين: المعالجة الداخلية والمعالجة الخارجية.

٣,٤,١ المعالجة الداخلية

تتيح المعالجة الداخلية فرصة تدعيم الإنتاج المحلي، من خلال السماح للسلع بالخضوع لعمليات التصنيع أو التجهيز دون فرض رسوم. إذ يمكن للشركات المحلية استخدام هذه الآلية لتحسين جودة السلع وزيادة القيمة المضافة، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للسوق المحلي. وبالرغم من فوائد المعالجة الداخلية، إلا أن الحاجة لضوابط فعالة تبقى قائمة لكي لا تستغل هذه الظروف. يجب على الجمارك تعزيز المراقبة لضمان عدم حدوث سوء استعمال من قبل بعض الشركات، مثل الإفراط في استخدام المعالجة كوسيلة لتحويل السلع إلى الأسواق المحلية بدون الرسوم المستحقة.

٣,٤,٢ المعالجة الخارجية

بينما تنطوي المعالجة الخارجية على إجراء عمليات التصنيع على السلع في دول خارجية قبل إعادةتها، حيث يُمكن أن تستفيد الشركات من التكلفة المنخفضة أو التكنولوجيا المتقدمة. هذه المعالجة تمثل خيارًا جذابًا للعديد من الشركات، لكنها تدعو أيضًا إلى القلق بشأن تأثيرها المحتمل على سوق العمل المحلي.

تُعتبر الآثار السلبية المحتملة، مثل فقدان الوظائف أو تأثيرها على الإنتاج المحلي، من القضايا القابلة للنقاش. لذا، فإن الرصد الدوري لعمليات المعالجة الخارجية يُمكن أن يُساعد في تقييم تأثيرها وتطبيق السياسات اللازمة لضمان عدم الإضرار بالاقتصاد المحلي.

تُظهر أنظمة ال**وجهات الخاصة والمعالجة** أهمية الإجراءات الجمركية الفعّالة في تعزيز حركة التجارة. تلعب هذه الأنظمة دورًا أساسيًا في دعم الاقتصاد المحلي وحماية السوق. ولكن، لضمان نجاح هذه الأنظمة، يجب أن تتبنى الجمارك إجراءات تفتيش دقيقة وضوابط واضحة لضمان توازن يناسب تسهيل التجارة وتعزيز الأمان. هذه الأنظمة تحتاج إلى تطوير مستمر لتلبية التغيرات في الأسواق العالمية، مما يستدعي الرؤية المدروسة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية. حيث أن وجود هذه الأنظمة بصورة منسقة سيؤدي إلى تحسين أداء الجمارك وتسهيل التجارة بشكل يتناسب مع التحديات المستقبلية.

٣,٥ أنظمة مستودع الجمارك والمناطق الحرة

تُعتبر أنظمة مستودع الجمارك والمناطق الحرة من الركائز الأساسية التي تعزز حركة التجارة العالمية وتدعم الاقتصاد المحلي. تلعب هذه الأنظمة دورًا حيويًا في توفير بيئة مثالية لتخزين السلع، مما يُمكن المستوردين والمصدرين من تحسين إدارة سلاسل الإمداد وتقليل التكاليف. كما أن مستودعات الجمارك تُتيح إمكانية تخزين السلع لفترات معينة دون فرض رسوم، مما يعني أن الشركات يمكنها الانتظار لتحقيق أفضل توقيت للبيع. بالمثل، تُعتبر المناطق الحرة أماكن استراتيجية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تُعفي هذه المناطق البضائع المخزنة من الرسوم والضرائب لفترة غير محددة، مما يعزز القدرة التنافسية للأسواق المحلية ويشجع على النمو الاقتصادي. في حين يتطلب التفاعل الفعّال في هذه الأنظمة وعيًا قانونيًا عميقًا، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق اللوائح والسياسات ذات الصلة. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الأنظمة فرصًا كبيرة للتجارة، فإنها أيضًا تحمل في طياتها تحديات، خاصة فيما يتعلق بالرقابة والتفتيش لتجنب الأنشطة

غير القانونية مثل التهريب. لذلك؛ تستعرض الفقرات التالية تفصيل تلك الأنظمة، بدءًا من العبور، التخزين، الجهات الخاصة وصولًا إلى أنظمة المعالجة، وذلك لإلقاء الضوء على كيفية تأثيرها على حركة التجارة وتطبيق القوانين الجمركية بشكل فعال.

٣,٥,١ مستودع الجمارك

تُعتبر **مستودعات الجمارك** من المكونات الأساسية في النظام الجمركي، حيث تُتيح تخزين السلع خلال فترة محددة من الزمن دون فرض الرسوم الجمركية. يُعتبر هذا النظام ميزة تنافسية للمستوردين، حيث يمنحهم فرصة لتخزين البضائع حتى تصبح هناك حاجة فعلياً لها في السوق، مما يُساعد على تحسين إدارة سلسلة الإمداد. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن تخزين السلع في المستودعات الجمركية يتطلب مستوى عالٍ من الرقابة والتفتيش للتأكد من عدم استعمالها لأغراض غير قانونية. إذا لم يكن هناك نظام رقابي صارم، فسوف تزداد مخاطر التهريب أو سوء الاستغلال. كما أنه من الضروري توضيح القوانين والمعايير الخاصة بمستودعات الجمارك لضمان أن جميع الأطراف المعنية تعمل وفقاً للوائح المطلوبة.

٣,٥,٢ المناطق الحرة

تعد المناطق الحرة عنصراً حيوياً في تعزيز التجارة المحلية والدولية، حيث توفر لهذه الفضاءات إمكانية تخزين البضائع دون فرض أي رسوم أو ضرائب لفترة غير محددة. يمكن تصدير أو إعادة تصدير السلع المخزنة في المناطق الحرة لأراضي دول أخرى، ويتم تنفيذ أنشطة صناعية أو تجارية ضمن هذه المناطق شريطة الحصول على إذن من مكتب الجمارك. هذه الميزة تجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ تسمح للشركات بتحسين قدرتها التنافسية عبر تقليل التكاليف. وعلى صعيد آخر، يجب الالتفات إلى أن فتح هذه المناطق يُحتمل أن يفتح المجال لمخالفات واسعة النطاق إذا لم يكن هناك تنظيم ورقابة واضحة. إذ أن الرقابة المناسبة تصب في مصلحة الجميع وتعزز من الثقة في النظام الجمركي.

٣,٥,٣ الوجوهات الخاصة

في إطار **الوجوهات الخاصة**، يبرز نظام **الوجهة النهائية** حيث تُفرج البضائع للتداول الحر، وتُعفى من الرسوم الجمركية أو تُفرض عليها معدلات منخفضة بناءً على الاستخدام النهائي. هذا النظام يعزز من الشفافية والوضوح في المعاملات التجارية، مما يُساعد الشركات على التخطيط بشكل أفضل والوفاء بالتزاماتها المالية بشكل مريح. أما **الاستيراد المؤقت**، فهو يسمح بإدخال السلع غير المجتمعية لإعادة تصديرها مع إعفاء كلي أو جزئي من الرسوم. يشكل هذا النظام فرصة اقتصادية للدول التي تسعى لجذب الاستثمارات شريطة أن يتم التعامل مع هذه الأنظمة بطريقة شفافة وفعالة.

٣,٥,٤ التحويل

تُشير أنظمة **التحويل** إلى إمكانية معالجة السلع، حيث يُمكن إجراء المعالجة النشطة للبضائع غير التابعة للمجتمع دون دفع الرسوم أو الضرائب. تُعتبر هذه العمليات مثالية لتعزيز القدرة التنافسية للسلع في السوق. بالمثل، فإن **الصقل السليبي** يُشير إلى معالجة سلع المجتمع التي تحتاج إلى معالجة مؤقتة. بمجرد الانتهاء من العمليات، يُمكن الإفراج عن المنتجات الناتجة مع إعفاء ضريبي جزئي أو كلي بناءً على طلب مالك المنتج. تشير هذه الآليات إلى أهمية معايير وإجراءات محددة لضمان عدم حدوث أي تأخير أو إزعاج أثناء عملية نقل البضائع. لذا، تتطلب هذه الأنظمة مستوى عالٍ من الخبرة والمعرفة من قبل جميع الأطراف المعنية. حيث تبرز أهمية **مستودعات الجمارك والمناطق الحرة** والوجوهات الخاصة بشكل جلي في تسهيل التجارة وتعزيز قدرة السوق على التعامل مع التحديات العالمية. ولكن هذه الأنظمة تتطلب ضبطاً مستمراً ورقابة متينة لتفادي المخاطر المرتبطة بالتهريب والإساءة لاستخدام هذه المخططات. إن الاعتماد على الخبرات والمعرفة العميقة حول اللوائح والإجراءات سيضمن معالجة فعالة وآمنة للسلع، مما يُعزز حركة التجارة الدولية ويحقق التوازن بين المرونة والأمان في النظام الجمركي.

٤ . العلوم الجمركية

تعد علوم الجمارك وقوانين الجمارك مكونات حاسمة في التجارة الدولية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تسهيل حركة البضائع عبر الحدود مع ضمان الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية. يعد فهم هذه التخصصات أمرًا ضروريًا للشركات والحكومات والأفراد المشاركين في التجارة الدولية، حيث يمكنهم من التنقل في المشهد المعقد للمعاملات والإجراءات الجمركية عبر الحدود.

تشمل العلوم الجمركية دراسة شاملة للمبادئ والإجراءات والممارسات المتعلقة بالعمليات والإدارة الجمركية. ويشمل مجموعة واسعة من التخصصات، بما في ذلك الاقتصاد والقانون والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والأمن. يتضمن فهم العلوم الجمركية استكشاف موضوعات مثل تصنيفات التعريفات الجمركية، وطرق التقييم، وقواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية، وإدارة المخاطر، وتسهيل التجارة. هذا المجال حيوي ويتطور باستمرار للتكيف مع التغيرات في أنماط التجارة العالمية والتقدم التكنولوجي واللوائح الدولية.

٥ . القوانين الجمركية:

قوانين الجمارك هي الأطر القانونية التي وضعتها الدول ذات السيادة لتنظيم حركة البضائع عبر حدودها. تحدد هذه القوانين حقوق والتزامات ومسؤوليات المستوردين والمصدرين والسلطات الجمركية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في التجارة الدولية. تغطي قوانين الجمارك جوانب مثل تصنيفات التعريفات الجمركية، ومعدلات الرسوم، وقيود الاستيراد والتصدير، والإجراءات الجمركية، والعقوبات في حالة عدم الامتثال، وآليات حل النزاعات. يعد تنسيق وتوحيد قوانين الجمارك أمرًا ضروريًا لتعزيز ممارسات التجارة العادلة وضمن الامتثال للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية.

٦ . أهمية فهم العلوم الجمركية والقوانين الجمركية:

- أ. تيسير التجارة: يؤدي الفهم القوي لعلوم وقوانين الجمارك إلى تبسيط العمليات التجارية، وتقليل تكاليف المعاملات، وتسريع حركة البضائع عبر الحدود، مما يعزز التجارة الدولية الأكثر سلاسة.
- ب. الامتثال القانوني: تعد معرفة قوانين الجمارك أمرًا حيويًا لضمان الامتثال للوائح الوطنية والدولية، مما يساعد الشركات على تجنب العقوبات والتعقيدات القانونية.
- ج. إدارة المخاطر: تساعد العلوم الجمركية في تقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، وتمكين الشركات من تطوير استراتيجيات فعالة لتخفيف المخاطر.
- د. كفاءة التكلفة: يتيح فهم الإجراءات والقوانين الجمركية للشركات تحسين سلاسل التوريد الخاصة بها، وتقليل الرسوم الجمركية، وتعزيز كفاءة التكلفة في المعاملات عبر الحدود.
- هـ. الميزة التنافسية: توفر الكفاءة في علوم وقوانين الجمارك ميزة تنافسية من خلال السماح للشركات بالتنقل في البيئات التنظيمية المعقدة والاستفادة من فرص التجارة الدولية.
- تعتبر العلوم الجمركية وقوانين الجمارك هامه لكلاً من الأفراد والمنظمات العاملة في مجال التجارة الدولية. يعد اكتساب فهم شامل لهذه المجالات أمرًا أساسيًا لتسهيل التجارة، وضمان الامتثال القانوني، وإدارة المخاطر، وتحسين التكاليف، واكتساب ميزة تنافسية في السوق العالمية. وفي سياق الجمارك، تشير الرسالة والقيم إلى المبادئ الأساسية والأخلاق والتواصل التي توجه السلوك والممارسات والتفاعلات داخل المجال الجمركي. وتعتبر هذه العناصر حاسمة في تشكيل سلوك موظفي الجمارك، وتحديد العلاقات مع أصحاب المصلحة، وتحديد مسار الامتثال والشفافية والكفاءة في التجارة الدولية.

أولاً: الرسالة في الجمارك

تتعلق الرسالة في الجمارك بالتواصل الواضح والمتسق للسياسات والإجراءات والتوقعات واللوائح الجمركية لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في التجارة الدولية. وهو يعمل على إيصال أهمية الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية، وتعزيز فهم تدابير تيسير التجارة، وضمان الشفافية في العمليات. إن الرسالة الفعالة في الجمارك هي تلك التي يسهل فهمها، وتعزز الامتثال، وتعزز الثقة والتعاون بين السلطات الجمركية والتجار وعمامة الناس. حيث أن التواصل الشفاف بشأن السياسات والإجراءات الجمركية يعزز الثقة ويشجع على الامتثال ويعزز الممارسات التجارية المشروعة. وتساعد الرسالة الواضحة في الحد من سوء الفهم والنزاعات، وتعزيز الكفاءة والفعالية في العمليات الجمركية.

ثانياً: القيم في الجمارك

تشمل القيم في الجمارك المبادئ الأخلاقية والمعنوية التي يقوم عليها سلوك مسؤولي ومؤسسات الجمارك وصنع القرار. وتوجه هذه القيم كيفية تفاعل مسؤولي الجمارك مع التجار، وكيفية تعاملهم مع المعلومات الحساسة، وكيفية دعمهم لسيادة القانون في عملياتهم. وتشمل القيم المشتركة في الجمارك النزاهة والإنصاف والمساءلة والكفاءة المهنية والحياد. حيث أن التمسك بقيم مثل النزاهة والعدالة يضمن أن يتصرف مسؤولو الجمارك بشكل أخلاقي وحيادي، مما يعزز الثقة والمصداقية في العمليات الجمركية. وتوجه القيم موظفي الجمارك في اتخاذ القرارات الأخلاقية، وتعزيز ثقافة الامتثال والمساءلة داخل منظمة الجمارك. ومن الأمثلة على القيم في الجمارك مايلي:

نزاهة: ينبغي لمسؤولي الجمارك الحفاظ على الصدق والسلوك الأخلاقي، والتأكد من أنهم يؤدون واجباتهم بنزاهة ودون تحيز أو فساد.

الإنصاف: ينبغي أن تكون العمليات والقرارات الجمركية عادلة وعادلة، وأن تعامل جميع الأفراد والشركات على قدم المساواة ودون تمييز.

مسئولية: يتحمل موظفو الجمارك المسؤولية عن أفعالهم، وعليهم تحمل المسؤولية عن قراراتهم وأفعالهم أثناء قيامهم بواجباتهم.

احترافية: ينبغي لمسؤولي الجمارك أن يظهروا مستوى عالٍ من الاحترافية في تعاملاتهم، وأن يحافظوا على مستوى من السلوك يحافظ على كرامة واحترام دورهم.

الحياد: وينبغي أن تكون القرارات والإجراءات الجمركية خالية من التحيز أو المحسوبية، ومعاملة جميع الأطراف المشاركة في التجارة الدولية دون أي تفضيلات غير مبررة.

تعد الرسالة الفعالة في الجمارك أمرًا ضروريًا للتواصل الشفاف بشأن السياسات والإجراءات والتوقعات الجمركية، في حين تحدد القيم في الجمارك الأساس الأخلاقي الذي يوجه سلوك مسؤولي الجمارك وصنع القرار. وتساهم هذه العناصر مجتمعة في إيجاد بيئة جمركية جديرة بالثقة وممتثلة وفعالة في التجارة الدولية.

ثالثاً: الهيكليات الجمركية

الهيكل الجمركية هي الأطر والعمليات والكيانات التنظيمية التي أنشأتها الحكومة لإدارة وتنظيم حركة السلع والخدمات عبر حدودها. وقد تم تصميم هذه الهياكل لإنفاذ قوانين الجمارك، وتسهيل التجارة الدولية، وضمان الأمن القومي، وجمع الإيرادات. تتضمن العملية الجمركية مراحل مختلفة، بما في ذلك التوثيق والتفتيش وتقييم الرسوم والضرائب وتخليص البضائع لدخول الدولة أو الخروج منها.

تشكل الهياكل الجمركية الإطار الأساسي الذي يحكم حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. تشمل هذه الهياكل نظامًا شاملاً من القواعد واللوائح والإجراءات والمرافق المادية التي أنشأتها حكومة الدولة لإدارة

تدفق التجارة مع ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية والأمنية. تلعب الهياكل الجمركية دورًا حاسمًا في

تسهيل التجارة الدولية، وجمع الإيرادات، وحماية الأمن القومي، وإنفاذ قوانين التجارة.

إن التعقيدات والتعقيدات التي تنسم بها التجارة العالمية تتطلب وجود بنية تحتية جمركية جيدة التنظيم وفعالة.

تقوم سلطات الجمارك المتمركزة في الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية بإدارة العملية الجمركية من خلال

فحص البضائع وتقييم الرسوم والضرائب والتحقق من الامتثال للوائح التجارية. بالإضافة إلى ذلك، توفر

أنظمة التصنيف الجمركي والتقييم نهجًا موحدًا لتصنيف السلع وتحديد معدلات التعريفات الجمركية المناسبة،

مما يسهل المعاملة المتسقة للواردات والصادرات.

كما تطورت الهياكل الجمركية بشكل ملحوظ من خلال تكامل التكنولوجيا. تعمل الأنظمة الآلية والمنصات

الرقمية على تبسيط العمليات، وتقليل الأعمال الورقية، وتعزيز الشفافية، وتسريع التخليص، مما يساهم في

خلق بيئة تجارية أكثر كفاءة وسلاسة. وتتكيف الهياكل الجمركية أيضًا مع التغيرات في ديناميكيات التجارة

العالمية، والاتفاقيات التجارية، والتطورات في مجال النقل والخدمات اللوجستية، مما يضمن بقاء النظام البيئي

الجمركي سريع الاستجابة والمرن.

يعتبر فهم الفروق الدقيقة في الهياكل الجمركية أمرًا بالغ الأهمية للشركات والمستوردين والمصدرين ومحتري

الخدمات اللوجستية وصانعي السياسات المشاركين في التجارة الدولية. فهي تمكنهم من التنقل في المشهد

الجمركي بفعالية، والامتثال للوائح، وتحسين العمليات التجارية، والمساهمة في نمو وازدهار اقتصاداتهم داخل

السوق العالمية. مما يمهد الطريق لاستكشاف أعمق لتعقيدات وأهمية الهياكل الجمركية في مجال التجارة

الدولية.

أولاً: سلطات الجمارك:

السلطات الجمركية هي وكالات أو إدارات حكومية مسؤولة عن تطبيق القوانين واللوائح الجمركية. وهم يشرفون على العملية الجمركية ويديرونها، بما في ذلك فحص البضائع وتقييم الرسوم والتخليص. تلعب السلطات الجمركية دورًا حاسمًا في تيسير التجارة وتحصيل الإيرادات وضمان الامتثال لقوانين التجارة الوطنية والدولية. وتتمثل المهام بما يلي:

أ. إنفاذ القوانين واللوائح الجمركية.

ب. فحص البضائع لضمان الامتثال للوائح والتحقق من الوثائق الدقيقة.

ج. تقدير الرسوم والضرائب على أساس تصنيف البضائع وتقييمها.

د. تسهيل التجارة المشروعة وحماية الأمن القومي من خلال منع الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب.

ثانياً: الإجراءات الجمركية:

تشير الإجراءات الجمركية إلى الخطوات والعمليات الرسمية التي يجب أن تمر بها السلع والخدمات عند عبور الحدود الدولية. تختلف هذه الإجراءات من بلد إلى آخر ويتم توضيحها في اللوائح الجمركية. وتشمل الإجراءات المشتركة تقديم الوثائق، والإعلان عن البضائع، والتفتيش، وتقدير الرسوم والضرائب، والإفراج أو التخليص. والمكونات الرئيسية هي:

الوثائق: تقديم الأوراق المطلوبة مثل سندات الشحن والفواتير والإقرارات الجمركية.

البيان: تقديم معلومات تفصيلية عن البضائع المستوردة أو المصدرة.

التفتيش: الفحص المادي للبضائع لضمان الامتثال للوائح ودقة الوثائق.

تقييم الرسوم والضرائب: تحديد الرسوم والضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بناءً على تصنيف البضائع وتقييمها.

التخليص: منح الموافقة على دخول البضاعة أو خروجها من الدولة بعد استيفاء كافة المتطلبات.

ثالثاً: التعريف الجمركية والتصنيف:

التعريف الجمركية هي نظام يقوم بتعيين رموز محددة للسلع، تعرف برموز النظام المنسق (Harmonized System)، والتي تساعد في تصنيفها للأغراض الجمركية. يمثل كل رمز فئة من السلع، ويحدد الرسوم الجمركية والضرائب المطبقة. يعد التصنيف المناسب أمراً ضرورياً لتقييم الرسوم بدقة والالتزام بالاتفاقيات التجارية. وتمثل أهميتها بمايلي:

- أ. يسهل التطبيق المتسق والموحد للرسوم الجمركية.
- ب. يضمن التحديد الدقيق للرسوم والضرائب المطبقة على كل نوع من البضائع.
- ج. تسهيل المفاوضات والاتفاقيات التجارية من خلال توفير نظام تصنيف موحد.

رابعاً: التقييم الجمركي:

يتضمن التقييم الجمركي تحديد قيمة البضائع المستوردة لتقدير الرسوم الجمركية والضرائب. وتستخدم أساليب مختلفة، مثل قيمة الصفقة، والقيمة الخصمية، والقيمة المحسوبة، وغيرها، للتأكد من القيمة الجمركية للبضائع. تهدف عملية التقييم إلى منع التقليل من قيمة البضائع أو تحريفها. وتشمل الغايات مايلي:

- أ. ضمان اتباع طريقة عادلة وشفافة لحساب الرسوم الجمركية والضرائب.
- ب. يمنع الأنشطة الاحتيالية المتعلقة بتقييم البضائع.
- ج. يوفر الاتساق والدقة في التقييم الجمركي عبر المعاملات المختلفة.

خامساً: المرافق والمنافذ الجمركية:

المرافق الجمركية والموانئ هي مواقع فعلية تتم فيها العملية الجمركية. ويمكن أن تشمل هذه المطارات والموانئ البحرية والمعابر الحدودية ونقاط الدخول/الخروج الأخرى. يقوم موظفو الجمارك المتمركزون في هذه المرافق بإجراء عمليات التفتيش وتخليص البضائع وإنفاذ قوانين الجمارك. وتتمثل مهامها بمايلي:

أ. فحص البضائع الواردة والصادرة للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح الجمركية.

ب. معالجة الوثائق والإقرارات المتعلقة بالبضائع المستوردة أو المصدرة.

ج. تحصيل الرسوم والضرائب والرسوم المرتبطة بحركة البضائع.

سادساً: أتمتة الجمارك والتكنولوجيا:

تستخدم الهيكل الجمركية التكنولوجيا بشكل متزايد لتعزيز الكفاءة والفعالية. وقد أدت الأنظمة الآلية للتخليص الجمركي، وتبادل البيانات الإلكترونية، وتقديم الوثائق عبر الإنترنت إلى تبسيط الإجراءات الجمركية بشكل كبير، مما أدى إلى تقليل أوقات المعالجة وتعزيز الدقة، والتي تعمل على تسريع عمليات التخليص الجمركي، وتحسين الدقة وتقليل الأخطاء في التوثيق وإدخال البيانات؛ مما يعزز الشفافية ويسهل تتبع البضائع في الوقت الحقيقي.

رابعاً: حقوق وواجبات موظفي الجمارك

يلعب مسؤولو الجمارك دورًا حاسمًا في تسهيل التجارة الدولية مع ضمان الامتثال لقوانين ولوائح التجارة الوطنية والدولية. ويتم تحديد حقوقهم وواجباتهم من خلال الأطر القانونية، وهي تختلف من بلد إلى آخر. وهنا نتناول الشرح التفصيلي لحقوق وواجبات موظفي الجمارك. حيث تتمثل حقوق موظفي الجمارك

بمايلي:

١. التفتيش والفحص:

الحق في التفتيش: يحق لموظفي الجمارك فحص البضائع والمركبات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها للتحقق من دقة الإقرارات وضمن الامتثال لقوانين الجمارك.

الحق في الفحص: يمكن لموظفي الجمارك فحص محتويات البضائع لتحديد طبيعتها وقيمتها ومدى مطابقتها للوائح الجمركية.

٢. الوصول إلى المعلومات:

الحق في الوصول إلى السجلات: يحق لموظفي الجمارك الوصول إلى السجلات والمستندات والبيانات الإلكترونية المتعلقة بحركة البضائع وفحصها، مما يضمن الشفافية والدقة في الإجراءات الجمركية.

٣. الحجز والاحتجاز:

الحق في الحجز: يمكن لموظفي الجمارك مصادرة البضائع إذا اشتبهوا في حدوث انتهاكات لقوانين الجمارك أو الاحتيال أو التهريب. ويمارس هذا الحق لحماية المصالح الوطنية وفرض الامتثال.

الحق في الاحتجاز: يحق لموظفي الجمارك احتجاز البضائع مؤقتًا لإجراء مزيد من التفتيش أو التحقيق أو توضيح التناقضات.

٤. التنفيذ:

الحق في إنفاذ القوانين: يتمتع موظفو الجمارك بصلاحيات إنفاذ قوانين الجمارك، وتحصيل الرسوم والضرائب والعقوبات، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأفراد أو الكيانات التي تنتهك لوائح التجارة.

٥. الاعتقال والمحاكمة:

الحق في الاعتقال: في حالات الانتهاكات الجسيمة، يحق لمسؤولي الجمارك اعتقال الأفراد المتورطين في أنشطة غير قانونية، بما في ذلك التهريب أو الاحتيال أو السلع المقلدة.

الحق في الملاحقة القضائية: يمكن لموظفي الجمارك بدء إجراءات قانونية وتقديم الأدلة ضد الجناة في المحاكم، سعياً إلى الإدانة والعقوبات.

حيث تتمثل واجبات موظفي الجمارك بمايلي:

أ. الامتثال والتنظيم (واجب إنفاذ القوانين): يتحمل موظفو الجمارك مسؤولية إنفاذ القوانين الجمركية وضمان الامتثال للوائح التجارية والتعريفات والإجراءات.

ب. حفظ السجلات والتوثيق (واجب الاحتفاظ بالسجلات): يجب على مسؤولي الجمارك الاحتفاظ بسجلات دقيقة لجميع المعاملات وعمليات التفتيش والتقييمات، والتي تكون بمثابة أدلة حاسمة في ضمان الشفافية والمساءلة.

ج. الاتصال والتعليم (واجب التواصل): يجب على مسؤولي الجمارك التواصل بشكل واضح وفعال مع المستوردين والمصدرين والجمهور، وتوفير المعلومات والإرشادات بشأن الإجراءات الجمركية ومتطلبات الامتثال. وواجب التثقيف: مسؤولو الجمارك مكلفون بتثقيف أصحاب المصلحة حول قوانين الجمارك، والتغييرات في اللوائح، وأفضل الممارسات لعمليات تجارية سليمة.

د. التخليص الجمركي الفعال (واجب تسهيل التجارة): يجب على مسؤولي الجمارك تسريع إجراءات التخليص الجمركي للتجارة المشروعة والمتوافقة، ودعم النمو الاقتصادي والعلاقات التجارية الدولية.

هـ- الاحترافية والنزاهة (واجب الاحتراف): يجب على مسؤولي الجمارك الالتزام بمستويات عالية من الاحتراف، وإظهار النزاهة والحياد والسلوك الأخلاقي في جميع التفاعلات والقرارات. و (واجب تجنب تضارب المصالح): حيث يجب على مسؤولي الجمارك تجنب المواقف التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح، وضمان المعاملة العادلة والتقييم غير المتحيز للسلع والأفراد.

و. الأمن والسلامة (واجب ضمان الأمن): يتحمل موظفو الجمارك مسؤولية حماية الأمن القومي من خلال تحديد ومنع حركة البضائع المحظورة أو الخطرة.

خامساً: الإطار القانوني للجمارك

يشير الإطار القانوني للجمارك إلى مجموعة القوانين واللوائح والاتفاقيات والاتفاقيات الدولية التي تحكم العمليات والعمليات والإجراءات الجمركية في بلد أو منطقة معينة. ويوفر هذا الإطار الأساس القانوني للسلطات الجمركية لتنظيم التجارة، وجمع الإيرادات، وضمان الامتثال، وحماية الأمن القومي. حيث أن فهم الإطار القانوني أمرًا ضروريًا للشركات والأفراد والمسؤولين الحكوميين المشاركين في التجارة الدولية.

أ. قوانين ولوائح الجمارك الوطنية:

توضيح: لدى كل دولة مجموعتها الخاصة من القوانين واللوائح الجمركية الوطنية التي تملّي القواعد والإجراءات الخاصة باستيراد وتصدير وعبور البضائع. وتغطي هذه القوانين جوانب مثل تصنيف التعريفات، وتقييم البضائع، والرسوم والضرائب الجمركية، والإجراءات الجمركية، والعقوبات في حالة عدم الامتثال، وآليات تسوية المنازعات.

الأهمية: تشكل قوانين الجمارك الوطنية أساس الإطار القانوني، حيث توفر المبادئ التوجيهية واللوائح التي يجب على السلطات الجمركية والتجار الالتزام بها في المعاملات عبر الحدود.

ب. رموز النظام المنسق:

توضيح: النظام المنسق عبارة عن تسميات موحدة دوليًا لتصنيف المنتجات. فهو يعين رموزًا فريدة للمنتجات بناءً على ميزاتها وخصائصها، مما يسمح بوجود لغة مشتركة في المعاملات التجارية. تعتبر رموز النظام المنسق حاسمة بالنسبة لتصنيف الجمركي وتقييم البضائع.

الأهمية: تعمل رموز النظام المنسق على تسهيل التطبيق المتسق والموحد للرسوم الجمركية والتعريفات الجمركية على مستوى العالم، مما يؤدي إلى تبسيط التجارة الدولية وتعزيز التنسيق.

ج. اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

توضيح: تضع منظمة التجارة العالمية قواعد التجارة الدولية، وتؤثر اتفاقياتها على العمليات الجمركية بشكل كبير. وتشمل الاتفاقيات الرئيسية الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، واتفاقية تيسير التجارة، واتفاقية التقييم الجمركي.

الأهمية: توفر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إطارًا للإجراءات الجمركية، وتسهيل التجارة، وحل النزاعات، بهدف تقليل الحواجز التجارية وتعزيز بيئة جمركية شفافة ويمكن التنبؤ بها.

د. اتفاقية التقييم الجمركي:

توضيح: تحدد اتفاقية التقييم الجمركي، وهي جزء من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، قواعد تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة. ويقدم مجموعة من الأساليب لتقييم قيمة البضائع للأغراض الجمركية. الأهمية: تضمن الاتفاقية اتباع نهج موحد وعادل للتقييم الجمركي، ومنع التقليل من قيمة البضائع أو تحريفها وتعزيز الدقة في تقييم الرسوم الجمركية.

هـ. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

توضيح: توفر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المختلفة، مثل الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسق لوصف السلع وترميزها واتفاقية اسطنبول، أطرًا إضافية للإجراءات الجمركية والتبسيط والمواءمة. الأهمية: تعمل هذه الاتفاقيات على تعزيز التعاون الدولي ومواءمة العمليات الجمركية واعتماد أفضل الممارسات لتعزيز تيسير التجارة وكفاءتها.

و. اتفاقيات التجارة الإقليمية والاتحادات الجمركية:

توضيح: تقوم الاتحادات الجمركية واتفاقيات التجارة الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، بإنشاء ترتيبات جمركية محددة بين الدول الأعضاء، وتحديد الإجراءات الجمركية ومعدلات التعريفات الجمركية وقواعد التجارة داخل المنطقة.

الأهمية: تعمل الاتفاقيات الإقليمية على تسهيل التجارة عن طريق تقليل الحواجز، ومواءمة اللوائح، وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء لإنشاء منطقة جمركية موحدة ومتكاملة.

ز. الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:

توضيح: تتفاوض البلدان في كثير من الأحيان على اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف تتناول الإجراءات الجمركية والتعريفات الجمركية والمسائل المتعلقة بالتجارة. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التجارة وتقليل الحواجز وتعزيز التعاون بين الدول المعنية.

الأهمية: تفتح الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف فرصًا تجارية جديدة، وتحسن الوصول إلى الأسواق، وتوفر إطارًا قانونيًا للعمليات الجمركية بين الدول الموقعة.

سادساً: آليات العمل والمكافحة الميدانية

تشير آليات العمل والرقابة الميدانية في الجمارك إلى العمليات والأنظمة والاستراتيجيات التي تستخدمها السلطات الجمركية لإدارة وتنظيم ومراقبة حركة السلع والخدمات عبر الحدود بشكل فعال. وتعتبر هذه الآليات حاسمة لضمان الامتثال لقوانين الجمارك، وحماية الأمن القومي، وجمع الإيرادات، وتسهيل التجارة الدولية المشروعة. يعد فهم هذه الآليات أمرًا ضروريًا لكل من مسؤولي الجمارك وأصحاب المصلحة المشاركين في المعاملات عبر الحدود.

أ. تقييم وإدارة المخاطر:

الشرح: تستخدم سلطات الجمارك منهجيات تقييم المخاطر لتحديد وتقييم وتحديد أولويات المخاطر المحتملة المرتبطة بالواردات والصادرات والعبور. وبناءً على هذا التقييم، يقومون بتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر لتخصيص الموارد بشكل فعال وتركيز عمليات التفتيش على الشحنات عالية المخاطر. **الأهمية:** يتيح تقييم المخاطر وإدارتها للسلطات الجمركية تخصيص مواردها بكفاءة، وتعزيز الأمن، وتسريع عملية تخليص الشحنات منخفضة المخاطر، وبالتالي تحسين كفاءة التجارة بشكل عام.

ب. الأنظمة الجمركية الآلية:

الشرح: تستخدم أنظمة الجمارك الآلية التكنولوجيا لتبسيط وإدارة العمليات الجمركية بكفاءة. تتيح هذه الأنظمة تقديم المستندات إلكترونياً، والإقرارات الجمركية الآلية، والدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب، وتتبع البضائع في الوقت الفعلي.

الأهمية: تعمل الأتمتة على تقليل الأخطاء اليدوية، وتسريع أوقات المعالجة، وتحسين دقة البيانات، وتعزيز الشفافية في العمليات الجمركية، مما يؤدي إلى تيسير التجارة بشكل أكثر كفاءة.

ج. الاستخبارات وتبادل المعلومات:

الشرح: تقوم سلطات الجمارك بجمع المعلومات الاستخباراتية من خلال مصادر مختلفة لرصد وتقييم المخاطر المحتملة والأنشطة غير القانونية وأنماط التجارة. إن تبادل المعلومات والتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية يزيد من تعزيز قدراتها الاستخباراتية.

الأهمية: يؤدي جمع المعلومات الاستخباراتية ومشاركتها إلى تعزيز الوعي الظرفي، والمساعدة في عمليات التفتيش المستهدفة، وتمكين الاستجابة في الوقت المناسب للتهديدات الناشئة، والمساهمة في الإدارة الفعالة للحدود.

د. تقنيات التفتيش غير التدخلي:

الشرح: تستخدم السلطات الجمركية تقنيات التفتيش غير التدخلية مثل المسحات الضوئية للأشعة السينية وكاشفات الإشعاع وأنظمة التصوير لتفتيش الحاويات والمركبات والطرود دون فتحها فعلياً. وتساعد هذه التقنيات في تحديد العناصر المشبوهة أو المحظورة.

الأهمية: تعمل تقنيات التفتيش غير التدخلي على تعزيز كفاءة التفتيش، وتقليل تعطيل التدفقات التجارية، وتحسين معدلات اكتشاف البضائع المهربة وغير المشروعة.

هـ. الرقابة الجمركية على المنافذ والحدود:

توضيح: تتضمن المراقبة الجمركية في الموانئ والحدود التفتيش المادي والتحقق من البضائع والوثائق والامثال لقوانين الجمارك. يتأكد موظفو الجمارك المتمركزون في الموانئ والحدود من التزام البضائع التي تدخل البلاد أو تخرج منها باللوائح المعمول بها.

الأهمية: يعد التفتيش والتحقق المادي في الموانئ والحدود أمراً بالغ الأهمية لإنفاذ قوانين الجمارك، ومنع الأنشطة غير القانونية، وضمان امتثال البضائع للوائح التجارية.

و. عمليات التدقيق الجمركي وضوابط ما بعد التخليص:

توضيح: تجري سلطات الجمارك عمليات تدقيق ما بعد التخليص للتحقق من دقة وامتثال الإقرارات الجمركية بعد الإفراج عن البضائع. قد تركز عمليات التدقيق على معاملات أو صناعات أو ملفات تعريف مخاطر محددة.

الأهمية: تساعد ضوابط ما بعد التخليص وعمليات التدقيق في تحديد التناقضات أو الأخطاء أو الاحتيال المحتمل في الإقرارات الجمركية، وتعزيز الامتثال، وردع الأنشطة الاحتيالية.

ز. الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

توضيح: تتعاون سلطات الجمارك مع القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

لتحسين العمليات الجمركية، وتعزيز تيسير التجارة، وتعزيز الامتثال. غالبًا ما تتضمن هذه الشراكات

تبادل المعلومات، والمشاركة في تطوير التقنيات، وتبسيط الإجراءات.

الأهمية: تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص الابتكار والكفاءة والتعاون المتبادل، مما يؤدي إلى

عمليات تجارية أكثر سلاسة، وخفض تكاليف التجارة، وتحسين الامتثال لقوانين الجمارك.

الباب الثاني: محتويات قانون الجمارك والتعليمات الصادرة

يمثل قانون الجمارك مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة الجمركية وتسهيل

عمليات الاستيراد والتصدير. تتناول هذه التشريعات التزامات المستوردين والمصدرين، وتعزيز تدابير الأمان

والتحكم في تدفق البضائع عبر الحدود. كما تتضمن التعليمات الصادرة عن دائرة الجمارك إرشادات

تفصيلية حول كيفية تطبيق القوانين بشكل فعال، مع توفير آليات لضبط المخالفات والتعامل مع التهريب.

وتكون هذه التعليمات ضرورية لضمان الشفافية والكفاءة في العمل الجمركي، وهو ما يساهم في حماية

الاقتصاد الوطني من التهديدات والأضرار المحتملة الناجمة عن الأنشطة غير المشروعة. بالاعتماد على

محتويات هذا القانون، يتم تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية، مما يجعله أداة فعالة لتحسين الأداء

الجمركي وتعزيز التجارة المشروعة.

أولاً: الإطار القانوني للجمارك

يتحدد الإطار القانوني للجمارك في مجموعة من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى تنظيم النشاطات الجمركية

وضمن سير العمل بشكل فعال وآمن. يتطلب هذا الإطار ديناميكية تكامل مختلف القوانين المعمول بها،

بما في ذلك قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨. يحدد هذا القانون الحقوق والواجبات الجمركية، مما يعكس أهمية توفير الأساس القانوني الذي يضمن العمل العدلي والشفاف.

قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ يشمل في **المادة ١** تعريفًا واضحًا للقانون وأحكامه، مما يسهل فهمه وتطبيقه. وبتحديد **المادة ٤** أن جميع البضائع التي تعبر الحدود تخضع لأحكام هذا القانون، يتم تعزيز قدرة دائرة الجمارك على ممارسة سلطاتها بشكل موحد وفعال على جميع الواردات والصادرات، ما يعد خطوة رئيسية نحو توحيد الإجراءات وتنظيم العمل الجمركي.

المادة ٥ من نفس القانون تمنح دائرة الجمارك صلاحيات العمل في البيئات الجمركية، مما يشير إلى أهمية وجود بيئة قانونية تدعم الأنظمة الحديثة في الجمارك وتمنحها القوة اللازمة لتطبيق هذه الأنظمة. لكن يجب أن يلاحظ أنه في كثير من الأحيان، يمكن أن تؤدي هذه الصلاحيات الواسعة إلى تعسف في الاستخدام إذا لم يكن هنالك رقابة كافية.

إن الإطار القانوني للجمارك لا يقف وحده، بل يتفاعل مع **قانون تنظيم التجارة رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢**. يوضح هذا القانون حقوق وواجبات العاملين في مجال التجارة، مُعززاً بذلك التفاعل السلس بين الجمارك والجهات التجارية. هذا التعاون أمر بالغ الأهمية لضمان رفع كفاءة وسرعة الإجراءات التجارية، ولكن يتطلب كذلك قواعد واضحة للتأكد من عدم تغليب مصالح التجار على معايير الأمان والحماية الاقتصادية.

قوانين الضرائب، مثل قانون الضريبة العامة على المبيعات، تلعب دورًا هامًا ضمن هذا الإطار من خلال تنظيم الجوانب الضريبية المرتبطة بالاستيراد والتصدير. فعند تحديد المخاطر المالية المرتبطة بالتجارة، يجب أن تكون القوانين مصممة لتحسين المناخ التجاري والحفاظ على استدامة الاقتصاد المحلي.

حيث تشكل التعليمات الصادرة عن دائرة الجمارك جزءًا هامًا لضمان الفهم الصحيح للإجراءات المطلوبة. تعليمات تحديد الهوية الجمركية، على سبيل المثال، تدعم التحكم الفعال في السلع، مما يتيح للموظفين التصرف بكفاءة أكبر ويساعد في تقليل الفساد. التعليمات المتعلقة بالإجراءات الجمركية تستهدف تسريع عمليات التخليص، مما يسهل التفاعل بين الجمارك والتجار. ومع ذلك، تبقى هناك حاجة مستمرة لتحسين مستوى التعليمات والبرامج التدريبية لضمان التزام جميع الأطراف بالقوانين المعمول بها. فكما تشير التجارب، فإن القوانين وحدها لا تكفي؛ بل يجب دعمها بالإجراءات الكفيلة بتعزيز المعرفة والإلمام بتفاصيل العمل الجمركي.

تسعى هذه القوانين إلى تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وحماية الاقتصاد المحلي، حيث يتم ضمان حقوق المستوردين والمصدرين، مع تقديم أدوات اقتصادية لحماية السوق المحلي من التهريب والتنافس غير العادل. هذه المعادلة الحساسة تتطلب اصطلاحات متوازنة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية وعدم إعاقة حركة التجارة.

تؤكد هذه القوانين والتنظيمات على أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك كحلقة وصل بين التجارة الوطنية والدولية. ومع تغير بيئات الأعمال والمنافسة العالمية، فإنه من الضروري أن تتبنى الجمارك استراتيجيات مرنة تعمل على مواءمة سياساتها مع التطورات الجديدة والإجراءات الأكثر حداثة وفاعلية. يبرز ذلك أهمية وجود إطار قانوني مرن وقابل للتكيف يتماشى مع التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي.

ثانياً: آليات العمل والمكافحة الميدانية

تعتبر آليات العمل في الجمارك الأساس الذي يُبنى عليه النظام الجمركي لتحقيق هدفين رئيسيين: تعزيز الأمن الجمركي وحماية المجتمع من المخاطر الناتجة عن التهريب. تمثل هذه الآليات مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تعزز من فعالية الجهاز الجمركي وتساعد على مكافحة التهريب بطرق أكثر كفاءة.

١. التفتيش والتحقق

تعتبر عمليات التفتيش والتحقق جزءًا لا يتجزأ من آليات العمل الجمركي. بحسب المادة ٨ من قانون الجمارك، يُشدد على عدم إجراء الإجراءات الجمركية إلا في المراكز الجمركية المختصة، مما يعكس أهمية تفتيش البضائع الواردة والصادرة. يتعين على موظفي الجمارك الالتزام بإجراء عمليات تفتيش شاملة للتحقق من مطابقة البضائع للبيانات المقدمة والكشف عن أي مخالفات. إن الفحص الشامل يمكن أن يُجنب الفساد والتجاوزات التي يُمكن أن تواجهها حركة التجارة. ويمكن اعتبار أن تكثيف عمليات التفتيش قد يؤدي إلى زيادة زمن التخليص الجمركي، مما يؤثر سلبًا على حركة الاقتصاد. لذا، ينبغي أن ترافق هذه الإجراءات دراسة مستمرة لأثرها على العمليات التجارية.

٢. التكنولوجيا والابتكار

استخدام التكنولوجيا الحديثة يُمكن أن يحسن بشكل كبير من كفاءة العمل الجمركي. اعتماد أنظمة متقدمة مثل أجهزة الفحص بالأشعة السينية والتقنيات البيومترية يساعد على تسريع عمليات الفحص ويقلل من الحاجة للتدخل اليدوي. هذا النوع من الابتكار مدعوم من المادة ٥ من قانون الجمارك، والتي تتيح للدائرة استخدام التكنولوجيا ووسائل الأتمتة لجمع المعلومات وتحليلها، وبفضل التكنولوجيا، يستطيع موظفو الجمارك التركيز على التعامل مع الحالات الأكثر خطورة بدلاً من الانشغال بتفاصيل العمليات الروتينية. ومع ذلك، يتطلب إدخال التكنولوجيا استثمارات مستمرة وصيانة لضمان استمرارية العمليات بفعالية.

٣. التعاون مع الجهات الأمنية

يؤكد النظام الجمركي على أهمية التعاون مع الجهات الأمنية الأخرى، كقوى الأمن العام، لضمان فعالية المكافحة ضد التهريب. إن التنسيق الجيد مع هذه الجهات يُعزز من قدرة الضابطة الجمركية على مواجهة أي نشاط غير قانوني. حيث تُظهر المادة ١٧٩ من قانون الجمارك لموظفي الدائرة القيام بالكشف على مراحل عدة، مما يتطلب منهم العمل بتعاون وثيق مع الأجهزة الأمنية. حيث أن هذا التعاون ضرورياً

لمكافحة التهريب، وأيضاً لحماية الحدود وضمان سلامة المجتمع. في حالات عديدة، يمكن أن تلعب المعلومات التي تتبادلها الجهات الأمنية دوراً محورياً في الكشف عن الأنشطة غير القانونية .

٤ . التوعية والتدريب

يعتبر التدريب والتوعية جزءاً أساسياً من تعزيز كفاءة موظفي الجمارك. يجب التأكيد على تدريب الموظفين حول مستجدات القوانين وأنظمة مكافحة التهريب بشكل دوري. يُعتبر هذا عنصراً حيوياً لضمان استعداد موظفي الجمارك لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية .

ووفقاً للمادة ٨٣ من قانون الجمارك، يجب التأكد من تقديم التعليمات اللازمة بشأن طرق وأساليب التدقيق والفحص. هذا يضمن أن يكون جميع الموظفين في حالة استعدادية لمواجهة أية مواقف غير متوقعة في العمل.

تظهر آليات العمل والمكافحة الميدانية في الجمارك كنظام معقد يتطلب التنسيق والتعاون والتدريب المستمر لضمان حماية الاقتصاد المحلي وتسهيل التجارة. ومع أهمية كل عنصر من هذه العناصر، ينبغي على الجمارك أن تتبنى طرق مرنة تتماشى مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال العالمية، مما يسهل القيام بمسؤولياتها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ثالثاً: قوانين تنظيمية تحكم العمل الجمركي

تُعتبر القوانين التنظيمية التي تحكم العمل الجمركي عنصراً رئيسياً في تعزيز كفاءة النظام الجمركي وضمان سلامة العمليات التجارية. تشمل هذه القوانين مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العمل الجمركي وتحقيق توازن بين تسهيل التجارة وحماية المجتمع.

١ . قواعد تحديد الهوية الجمركية

تعمل قواعد تحديد الهوية الجمركية على وضع معايير دقيقة لاختيار البضائع القابلة للتفتيش. تهدف هذه القواعد، وفقاً للمادة 4 من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، إلى اختيار الشحنات الأكثر خطراً بناءً

على تحليل المخاطر، مما يكفل للتجارة أن تستمر بسلاسة دون إحداث اختناقات. فإن قدرة موظفي الجمارك على تحديد البضائع القابلة للتفتيش بشكل دقيق تسهم بشكل كبير في تحسين فعالية الإجراءات الجمركية.

التحليل المخاطر يعتبر عاملاً حيوياً، حيث يُساعد على تكتيف الجهود على الشحنات التي قد تُساهم بشكل أكبر في التهريب أو مشاكل أخرى. لكن من الجدير بالذكر أن التقييد بهذه المعايير يتطلب مستوى عالٍ من كفاءة موظفي الجمارك، مما يعني أن هناك حاجة للتحسين المستمر في التدريب والتوعية بهذا الشأن.

٢. إجراءات التحصيل الجمركي

إجراءات التحصيل الجمركي هي عملية ذات أهمية كبيرة تُحدد كيفية استيفاء الرسوم والضرائب والمخالفات بشكل سريع وفعال. يمكن الإشارة إلى المادة 9 من نفس القانون، التي تنظم هذه الإجراءات، حيث يتم تحديد النظام المستخدم لتحصيل الرسوم والضرائب بشكل دقيق. وتُعتبر فعالية هذه الإجراءات محورية تسهم في تسريع الدورة الاقتصادية، حيث تتيح للمستوردين والمصدرين معرفة التكاليف المترتبة عليهم مسبقاً، مما يُعزز من عملية التخطيط الاقتصادي. في الوقت نفسه، يجب أن تتوازن هذه الإجراءات مع ضمانات الوقاية من التهريب الضريبي، حيث يُحتمل أن تشبك الممارسات غير القائمة على أسس قانونية هذه الإجراءات.

٣. معايير الحماية

تتضمن **معايير الحماية** قوانين تنظيمية تحدد حدود الحماية الجمركية، بما يتضمن اللوائح التي تحظر استيراد بعض المنتجات لأسباب تتعلق بالصحة العامة والأمان. يُشير قانون الجمارك إلى أهمية هذه المعايير في **المادة ١٢**، التي تتناول تحديد الرسوم والضرائب المتعلقة بالبضائع وفقاً لأصلها.

إن الحماية الجمركية تلعب دوراً أساسياً في حماية المواطنين والصناعة المحلية، لكنها تحتاج إلى دقة في التطبيق. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي قوانين الحظر إلى تقليص الخيارات المتاحة للمستهلكين، مما قد يتسبب في رفع الأسعار. لذلك، يجب أن تُتخذ قرارات الحماية وفق تحليل دقيق ومدروس لأثرها على السوق المحلي.

يمكن القول إن القوانين التنظيمية التي تحكم العمل الجمركي تُعد من الدعائم الأساسية للعمل الجمركي الفعّال. بينما تهدف هذه القوانين إلى تسهيل حركة التجارة وحماية المجتمع، فإن التنفيذ الناجح يتطلب تعاوناً دائماً بين مختلف الهيئات المعنية ومراجعة دورية للإجراءات والقوانين لضمان التكيف مع التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية. إن التحديات التي تواجهها هذه القوانين تتطلب توازناً دقيقاً بين التنظيم الفعّال والمرونة الاقتصادية، مما يكون له أثر كبير على نجاح العمليات الجمركية.

رابعاً: تعليمات مهمة لتطبيق قوانين الجمارك

تعتبر تعليمات تطبيق القوانين الجمركية من الأدوات الحيوية لضمان الالتزام بالقوانين وتحقيق فعالية النظام الجمركي. تلعب هذه التعليمات دوراً محورياً في تعزيز الشفافية وتسهيل حركة التجارة. فيما يلي مناقشة نقدية حول بعض التعليمات الهامة.

١. متطلبات التقارير

توضح **متطلبات التقارير** المستندات والبيانات المطلوبة من المستوردين، حيث تشدد المادة **61** من قانون الجمارك على أهمية تقديم بيان جمركي عند عملية التخليص، والذي يجب أن يتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بالبضائع. هذا يضمن توافق البضائع مع القوانين الجمركية والإفصاح الكامل عن المعلومات.

يُعد هذا الأمر ضرورياً لأن دقة هذه التقارير تؤثر بشكل مباشر على قدرة الجمارك على التحقق من البضائع ومنع الأنشطة غير القانونية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن فرض متطلبات صارمة قد يؤدي إلى تعقيد

الإجراءات ويسبب تأخيرًا في التخليص الجمركي. وبالتالي، ينبغي أن تكون هذه المتطلبات واضحة وسهلة الفهم لتجنب أي لبس أو سوء تقدير من قبل المستوردين.

٢. ضوابط مسؤولية

تتعلق الضوابط المسؤولة بالإرشادات المتعلقة بكيفية التعامل مع المخالفات. تشمل هذه التعليمات معالجة الشكاوى والاعتراضات التي قد ترد من الجمارك أو المستوردين. وفقًا للمادة 210 من قانون الجمارك، يمكن لأصحاب البضائع الاعتراض على قرارات الترخيم، مما يضمن حماية حقوقهم القانونية.

ورغم أهمية هذه الضوابط، فإن تأثيرها يعتمد على الكفاءة والتفاعل الإيجابي بين موظفي الجمارك والمستوردين. يُستدعى من موظفي الجمارك التعامل مع هذه المواقف بحذر ونزاهة لتحقيق العدالة. يجب أن تكون هناك آليات واضحة تستند إلى القوانين لضمان عدم تضرر المستوردين نتيجة قرارات خاطئة أو تعسفية.

٣. آليات التصنيف

تُعتبر آليات التصنيف من العناصر الأساسية في القوانين الجمركية، حيث تحدد طريقة تصنيف البضائع وفقًا لمعايير التعريف الجمركية. تبين المادة 12 من قانون الجمارك كيفية تطبيق التعريف الجمركية على البضائع وفقًا لأصلها، مما يسهل عمليات التخليص ويدعم حركة التجارة.

إن عملية التصنيف الدقيقة مهمة جدًا لفتح الأسواق وحماية الاقتصاد المحلي في نفس الوقت. يمكن أن يؤدي تصنيف البضائع بشكل غير دقيق إلى خسائر مالية كبيرة أو إلى خرق القانون، لذا يلزم دعم هذه الآليات بالتقنيات الحديثة والتدريب المنتظم لموظفي الجمارك لضمان دقة وكفاءة العملية.

٤ . الامتثال والرقابة

تشير تعليمات الامتثال والرقابة إلى القوانين التي تُطبق على جميع المعاملات الجمركية، وتشمل العقوبات المقررة على عدم الالتزام. تعكس المادة 202 من قانون الجمارك السلوكية المقررة في حال التهريب، حيث تحدد العقوبات التي تتمثل في غرامات وصيانة للبضائع.

تؤكد أهمية هذه العقوبات على تقوية دور الجمارك في تنظيم حركة التجارة. ومع ذلك، قد ينظر البعض إلى أن فرض العقوبات بشكل صارم يمكن أن يكون له آثار سلبية على الاستيراد، لذا يجب أن تكون العقوبات متناسبة مع المخالفات لضمان فعالية الردع دون دفع المستوردين إلى التصرف بطرق غير قانونية لتجنب من العقوبات.

تُعتبر تعليمات تطبيق القوانين الجمركية أدوات حيوية لضمان الالتزام والشفافية وتعزيز فعالية الجمارك. بينما تتطلب هذه التعليمات توازنًا دقيقًا بين الشفافية والدقة والمرونة، فإن تحسين التطبيق يتطلب استثمارًا مستمرًا في التدريب والتكنولوجيا لضمان قدرة الجمارك على تلبية متطلبات التجارة العالمية المتغيرة. لذا، فإن تعزيز كفاءة هذه التعليمات سيعمل على تحسين مناخ العمل الجمركي ويعزز من الأداء الاقتصادي العام.

الباب الثالث: المنافذ الجمركية

يتم في هذا الباب دراسة وتحليل الوضع الحالي لممارسات وإجراءات منافذ العبور، حيث يتم التركيز على تعريف المنفذ الحدودي وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على إدارة المنافذ الجمركية كما سنناقش الوظيفة الأساسية للمنفذ الجمركي ونعرف مفهوم إدارة المنافذ الجمركية ونشرح طريقة عملها وتقييم معايير أداء المنفذ الجمركي سنلقي أيضاً الضوء على الهيكل التنظيمي للمنفذ الجمركي وأنظمة المعلومات المستخدمة، بالإضافة إلى شرح مراحل تنفيذ العمليات في المنافذ الجمركية.

يعتبر تحكم الدولة وسيادتها بمنافذها الحدودية عنصراً أساسياً لسيادتها ونفوذها، تكون السيادة والنفوذ الكامل عندما تستطيع الحكومة إدارة ورقابة حدودها، وتكون السيادة والنفوذ غير كاملة عندما تفتقر الحكومة إلى القدرة على إدارة ورقابة حدودها. كما تعتبر الحدود بين الدول مصدراً للفوائد والمساوئ، حيث يمكن أن تكون المنافذ الحدودية ممرًا هاماً للأفراد والبضائع الضرورية لتلبية احتياجات الشعوب. ومع ذلك، يمكن أن تكون أيضاً مصدراً للمخاطر والأزمات، مثل التسلسل وتهريب الأشخاص، والأسلحة والمتفجرات، والمخدرات، والوثائق المزورة، والأموال المزيفة، والمركبات المسروقة أو المطلوبة لأسباب أمنية، والتهريب الجمركي للبضائع المختلفة.

وفي الوقت الحاضر، تشكل المنافذ الحدودية بين الدولتين إما جاذبية للاستثمار والاقتصاد والانفتاح على العالم، أو تشكل عقبة أمامها. لذا، ليس للدولة خيار سوى الإشراف والرقابة والإدارة والتنظيم، حيث أن ترك المنافذ الحدودية بدون سيطرة ورقابة يعني أن البلاد ستكون مفتوحة لكل أنواع الفوضى والفساد والظلم ونقصان الثروة، مما يؤدي إلى ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن المدهش أن هناك دول وحكومات لا تضع سيادتها على منافذها الحدودية ولا تسيطر عليها، ولا تحمي مجتمعاتها، ولا تهتم بالثروة المهترئة. ومن المدهش أيضاً أن هناك دول يمكن أن تعتمد إيراداتها الحدودية كجزء لا

يستهان به من ميزانيتها السنوية، أو أن تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تترك هذه الدول منافذها الحدودية في يد مجموعات نافذة تستغل الفرصة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الاقتصاد الوطني ورفاهية الشعب. لذا، يجب أن تولي الدول اهتمامًا كبيرًا لإنشاء هيبتها وسيادتها على منافذها الحدودية، وضمان الرقابة والإدارة الفعالة، يتطلب ذلك تعزيز الأمن الحدودي، وتطوير القدرات الجمركية، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب والجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك استراتيجيات وسياسات فعالة لتعزيز الاستثمار وتعزيز التجارة الدولية من خلال تسهيل حركة الأفراد والبضائع بطريقة مراعية للأمن والسلامة.

إن إدارة المنافذ الحدودية تعد أمرًا حيويًا لأي دولة تسعى للحفاظ على سيادتها وتعزيز نميتها الاقتصادية. يجب أن تكون الدولة قادرة على السيطرة على منافذها الحدودية وتنظيمها بشكل فعال لضمان الأمن والاستقرار وتحقيق المصلحة الوطنية العامة.

فما هي المنافذ الحدودية؟ وما هي أنواعها؟ وما هي أهميتها الإستراتيجية للدول؟ ولماذا ينبغي أن تحرص أجهزة الدولة المختصة على حمايتها؟ ولماذا ينبغي أن تعمل الحكومات على فتحها أمام أفواج المسافرين من أشخاص، وبضائع، وسلع، ووسائل نقل؟ وما هي الآثار السياسية والاقتصادية التي تترتب عليها؟

أولاً: تعريف المنافذ الحدودية لغةً واصطلاحاً

الحد في اللغة: هو التمييز بين شيئين، خشية اختلاطهما. ويقال حدد الدار؛ أي جعل لها حداً، وحدد الأرض أقام لها حداً. ويقال فلان حديد فلان، إذا كانت أرضه إلى جانب أرض الآخر. فالحد هو المنع، ومنه سمي البواب حدادا؛ لمنع الناس عن الدخول في الدار.

والحد في الاصطلاح: هو خط وهمي، يفصل قطعتين من الأرض، أحدهما عن الأخرى، والحد أيضاً هو الحاجز أو الفاصل بين شيئين، لتمييز أحدهما عن الآخر، لكلا يختلطاً، أو يعتدي أحدهما على الآخر.

وعرف بعض فقهاء القانون الدولي الحدود بأنها: خطوط ترسم على الخرائط، لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها، والتي تخضع لسلطانها، والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها. ويعرف الميناء أو الحدود بأنها مكان (ميناء بحري أو مطار أو معبر بري) يمكن أن تدخل منه السلع إلى الاقتصاد أو تخرج من الاقتصاد من خلاله.

تعرف الحدود تقليدياً بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ما تشير إليه تعبيرات "الحدود المصونة" أو الحدود الآمنة أو "الخطوط الحمراء" التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية، خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات، التي تمس حدود الدولة، فلا تريد أي دولة أن تترك مجالاً للشك بشأن قدرتها أو إرادتها، فيما يتعلق بأمن الحدود.

للدول حدود جغرافية، وسياسية، معترف بها، وتحرس أجهزتها، على حماية تلك الحدود؛ باعتبارها رمز للسيادة والاستقلال، ومدخل أمن الوطن والمواطنين، إلا أن متطلبات الانفتاح على العالم، والتواصل مع الجوار، وتبادل المصالح بين الأمم والشعوب، تقتضي فتح منافذ برية، وبحرية، وجوية، فيما بينها، على وفق قوانين، وأنظمة، وضوابط محددة، تهدف إلى توفير أسباب الأمن والسلامة لها، ولما يعبر، من خلالها، من أشخاص، وسلع، وبضائع، ووسائل النقل، وغيرها.

ثانياً: أنواع المنافذ الحدودية

تتمثل أنواع المنافذ الحدودية فيما يلي:

١- المنافذ الحدودية البرية: تتمثل في نقاط العبور عبر الحدود على الطرق البرية بين الدول. تشمل المنافذ الحدودية البرية المعابر والمعابر الحدودية والجسور والأنفاق التي تستخدم للتنقل بين الدول.

٢- الموانئ البحرية: تعتبر الموانئ البحرية نقاط الدخول والخروج للسفن والبضائع عبر الحدود البحرية. تشمل الموانئ البحرية المحطات ومرافئ الشحن والمرافق البحرية الأخرى التي تُستخدم لتفتيش وتفريغ الشحنات وتنفيذ الإجراءات الجمركية.

٣- المطارات: تُستخدم المطارات كمنافذ حدودية للسفر الجوي وتفتيش الركاب والبضائع القادمة والمغادرة. تتضمن المطارات مبانٍ ومنشآت تتيح إجراءات الجمارك والهجرة والأمن للمسافرين.

٤- المنافذ الحدودية البحرية: تشمل المنافذ الحدودية البحرية المحطات والمرافئ البحرية التي تستخدم للتفتيش والتحكم في حركة السفن والقوارب والبضائع عبر الحدود البحرية.

تعد المنافذ الحدودية البرية والموانئ البحرية والمطارات من المواقع الاستراتيجية والحيوية الهامة. إنها نقاط الدخول والخروج الرئيسية للدولة، وتمثل الواجهة الحضارية التي يراها القادمون وتشكل انطباعاً عن البلد. يرتبط أمن الدولة مباشرة بتلك المواقع، حيث يتأثر أمنها القومي والاقتصادي والعسكري بأي انتهاكات أو اختراقات غير مشروعة لتلك المنافذ. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر تلك المنافذ مصادر هامة للدخل القومي للدول، وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على صناعة السياحة.

ثالثاً: الاهداف الاستراتيجية للمنافذ الحدودية

تعد المنافذ الحدودية البوابات الرئيسية التي تربط الدول بالعالم الخارجي، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز التجارة الدولية، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، وحماية الأمن الوطني. ومع تزايد التحديات والفرص في العصر الحديث، تصبح الحاجة إلى وضع أهداف استراتيجية للمنافذ الحدودية أمراً ضرورياً لتحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد الحيوية. تتضمن هذه الأهداف تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الأمن والسلامة، وتطوير البنية التحتية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتعزيز التعاون الدولي. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق

توازن بين تسهيل حركة المرور والالتزام بمعايير السلامة والأمن، مع تعزيز دور المنافذ الحدودية كعناصر أساسية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفيما يلي الأهداف الإستراتيجية للمنافذ الحدودية:

١- أهداف سياسية: تتمثل في تحسين علاقات الدول على الحدود، وأهداف أمنية؛ تتمثل في التنسيق الأمني المشترك، وتعزيز الاستقرار والتعاون الأمني على الحدود، ومنع تهريب أي نوع من أنواع البضاعة عبر الحدود الدولية.

٢- أهداف اقتصادية: تتمثل في إقامة مشاريع صناعية وتجارية. وتنمية السياحة والتجارة، هما من أكثر أوجه الاستثمار اجتذاباً لرؤوس الأموال الخاصة والعامة.

٣- أهداف ثقافية: تتمثل في التبادل الثقافي، والتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الطرف الآخر. وأهداف ترفيهية؛ تتمثل في استغلال الموارد الطبيعية، وتحسين المظهر الجمالي، بإقامة المناطق الترفيهية، والمناطق المفتوحة، والمنتجعات السياحية، والتي تعتبر متطلبات أساسية للسكان خاصة في الدول ذات الازدحام السكاني.

ولا شك أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية. ويمكن الاستفادة من التجربة الأوروبية في تحويل مسائل الحدود كأمر معوق للتعاون إلى فرص اندماجية مثمرة تخدم مصالح جميع الأطراف بالرهان على تبادل المنافع الاقتصادية لتذويب الخلافات السياسية. وكذلك يمكن البناء على النزاعات والمشكلات التي خلقتها الحدود بين دول الإقليم وتحويلها في اتجاهات مغايرة.

ويمكن أن نصل إلى حدود، يطلق عليها في المصطلح السياسي (الحدود الآمنة والبريئة) ونعني بذلك قيام الملاحاة التجارية أو المشروعة غير المرتبطة بعمليات التهريب، ومنع التسلسل المعادي المرتبط بالعمليات الإرهابية، ووضع المفاهيم الأمنية المشتركة التي تضمن سلامة حدود البلاد، وتصونه من الاعتداءات،

بالإضافة إلى تفعيل الجانب الاقتصادي الذي يمكن أن يثمر في الاستقرار بين الدول، خاصة إذا كانت هناك حدود آمنة، تكون سببا في عمليات التبادل التجاري والسياحي بينها.

ولكن أمن المنافذ الحدودية، وتطويرها وتنميتها، لا يعتمد على الترتيبات الأمنية المشتركة بين البلدين فقط، ولا على السياسات العامة للدولة، ولا على القوانين والأنظمة المشرفة، بل يعتمد أولا وأخيرا على قدرة أجهزة المنافذ الحدودية على السيطرة والإشراف على هذه المنافذ. وهناك جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك من أهمها:

١- تعدد الجهات العاملة في المنافذ الحدودية، مما يؤدي إلى الازدواجية والتداخل في الصلاحيات والواجبات.

٢- غياب التنسيق بين الجهات العاملة على الحدود لعدم وجود المرجعية الواحدة التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة .

٣- تعدد القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنفذها الجهات العاملة في المنافذ الحدودية، كل حسب اختصاصه، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة العمل وتأخيره.

من هذا المنطلق، فإنه لا بد من مواكبة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة التي تمكننا من تحقيق أفضل المستويات الأمنية لحدود أي دولة، باعتبارها خط الدفاع الأول عن أمنها، كما أنها (أي التقنيات الحديثة) تساعد في تقديم خدمة أفضل للمسافرين عبر هذه الحدود، سواء من حيث توفير الوقت أو الجهد أو حتى تقليل الاحتكاك مع العنصر البشري في عمليات التفتيش وما ينجم عنه من مشاكل فردية. وبناء على ما تقدم، فإن على الدول التي تريد أن تستفيد من عامل الحدود على مستوى الأمن

والاقتصاد أن تعمل على حل المشكلات الآتية:

أولاً: مشكلة البنى التحتية: تعاني البنى التحتية لبعض المنافذ الحدودية من قدمها وعشوائية توزيعها، وعدم ملاءمتها لتسلسل الإجراءات وحجم العمل، كما أن بعض هذه المنافذ تشهد حركة مسافرين وشحن كثيفة لا يمكن للبنى التحتية فيها استيعابها، كما أن مثل هذه الاختلالات في البنى التحتية تعيق عملية مواكبة التطور العلمي في مجال الأمن الحدودي، لذلك فهي بحاجة إلى توسعة وإعادة تنظيم للساحات.

ثانياً: الموارد البشرية: تعاني المنافذ الحدودية في معظم الدول من عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة، وقلة كفاءة بعضها، خاصة في مجال استخدام الحواسيب الآلية، والتقنيات الفنية الحديثة، كما أن هنالك سوء في توزيع الكوادر، وانعدام المساواة بين العاملين في مختلف الأجهزة، من حيث الحوافز والمكافآت والتدريب.

ثالثاً: الأجهزة والمعدات والتقنيات الحديثة: يوجد نقص في الأجهزة والمعدات المستخدمة في فحص وتفتيش الأشخاص والأمتعة والمركبات، وإن بعض الأجهزة المتوفرة لا تؤدي الغرض المطلوب بشكل فعال. كما أن بعض هذه المنافذ لا تتوفر فيها أجهزة فحص المتفجرات وأجهزة فحص المخدرات.

رابعاً: آلية العمل: إن هنالك مشكلة كبرى تتمثل بان الجهات المعنية بالعمل الحدودي تختلف من منفذ إلى آخر. كما أن صلاحيات هذه الجهات تختلف من منفذ إلى آخر، ويوجد فيما بينها بعض التداخلات والاختلالات التي تؤثر سلباً على نوع الخدمة المقدمة للمسافر وتعقيدها، كما تبين بان بعض هذه المنافذ فيها إجراءات محوسبة آلياً إلا انه لا يوجد فيها قاعدة بيانات مشتركة تربط مختلف الأجهزة العاملة في المنفذ الواحد.

خامساً: الرقابة الحديثة: أما بالنسبة لأساليب الرقابة الحديثة وأمن المنافذ الحدودية، فان بعض المنافذ داخل الدولة الواحدة تستخدم آلية مراقبة دقيقة وفعالة، وبعضها الآخر تستخدم مثل هذه الآلية بشكل

روتيني لا يغطي كافة المواقع. كما أن كل جهاز من الأجهزة المعنية في العمل الحدودي يستخدم نظام مستقل عن غيره من الأجهزة الأخرى للمراقبة الخاصة، وهذا يؤدي إلى تعقيد الأمر وهدر المال.

خامساً: التحديات التي تواجه إدارة المنافذ في الوقت الحالي:

في الوقت الحالي، تواجه إدارة المنافذ العديد من التحديات المهمة. ومن بين هذه التحديات:

١- أمن المنافذ: تعتبر تأمين المنافذ تحدياً رئيسياً فمن المهم توفير إجراءات أمنية فعالة لمنع التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة وتهريب البضائع غير المشروعة والمواد المحظورة عبر المنافذ. تشمل التحديات في هذا الصدد تحسين تقنيات الكشف والمراقبة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مشاركة المعلومات والتدريب وتبادل الخبرات.

٢- تيسير حركة الأفراد والبضائع: يواجه المنافذ الحدودية تحديات فيما يتعلق بتسهيل الحركة السلسة للأفراد والبضائع عبر الحدود. يتطلب ذلك تحسين إجراءات التفتيش والتخليص الجمركي وتبسيط الإجراءات الإدارية بما يتماشى مع المعايير الدولية واتفاقيات التجارة الحرة.

٣- التكنولوجيا والابتكار: مع التطور التكنولوجي المستمر، تواجه إدارة المنافذ تحديات في تبني وتكييف التقنيات الحديثة والابتكارات في مجال إدارة المنافذ. من بين هذه التحديات توفير مرافق تقنية متطورة للكشف والمراقبة وإدارة البيانات، بما في ذلك توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحليلات الضخمة لتعزيز كفاءة المنافذ.

٤- التعاون الدولي: تتطلب إدارة المنافذ التعاون القوي والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية والشركاء الدوليين. تشمل التحديات في هذا الصدد تعزيز التعاون في مجال مشاركة المعلومات وتبادل الخبرات وإقامة آليات لحل النزاعات وتنسيق الجهود في مكافحة التهديدات الحدودية المشتركة.

٥- التحديات الصحية: في ظل التهديدات الصحية المستمرة، مثل جائحة فيروس كورونا، تواجه إدارة المنافذ تحديات في تنفيذ إجراءات الفحص الصحي والحجر الصحي وتطبيق الضوابط الصحية اللازمة للحد من انتشار الأمراض عبر المنافذ.

سادساً: مفهوم وظيفة المنفذ الجمركي

الوظيفة الرئيسية لكل منفذ هي تسهيل الاجراءات لحركة البضائع بواسطة وسيلة النقل (بري، بحري، جوي) سواء كانت البضاعة صادرة او واردة في اقل وقت ممكن وادنى مجهود و اقل تكلفة والمنفذ في هذه المكانة هو حلقة في منظومة النقل سواء كانت برية او بحرية او جوية التي تتعامل مع الاشياء المادية وبواسطة تسهيلات بشرية ومادية تعمل وفقا لدورة عمل ودورة متعارف عليها دوليا ويمكن النظر الى المنفذ الجمركي (البري، الجوي، البحري) انه حلقة في منظومة تتكون من عدة انظمة فرعية تشكل بعضها بعضا أي أنه تدفق داخلي لحركة البضاعة واردة او صادرة تجرى عليها بعض العمليات من مناولة وشحن وتفريغ ثم تدفق خارجيا بضاعة صادرة او واردة بعكس التدفق الداخلي .

إن هيكل المنفذ والعمليات الاداريه له تتاثر بما يحيط بها من ظروف وان هناك صلات تاثيرية بالبيئة المحيطة والسياق الذي تعمل فيه وهذه الظروف لا تؤثر فقط على المستويات الادارية العليا وصناع القرار بل تؤثر ايضا على المستويات الدنيا والعمليات اليومية وحاجات العمل والمنافذ تحكمها ثقافة دولية بسبب الجوانب المؤسسية والية العمل والتنسيق تختلف من منفذ الى اخر في الدولة الواحدة ولفهم المنظومة والعناصر التي تتكون منها والدور الازم لاداء هذه الوظيفة ومنه نستنتج ان حركة البضائع من والى المنفذ تعتمد على:

١- مجموعات مختلفة من التغيرات تتكون من البضائع ووسائل النقل والتسهيلات.

٢- إذا اعتبرنا ان المتغير ب.ت.و متغيرات مستقلة فان الحركة(ح)هي العامل المتغير اما المتغير الفاعل

فهو (أ) الادارة.

٣- إذا فرضنا ان هذه المجموعات يمكن التأثير فيها بوساطة الادارة (أ) فان النتائج المتحققة يمكن متابعتها في سلوك بعض او كل مقاييس الحركة (الوقت. التكلفة. الجهد).

وتفاعل العناصر السابقة غاية في التعقيد لان كل عنصر يتكون من عناصر فرعية فمثلا البضائع تختلف في ابعادها وكثافتها واوزانها واتجاهاتها بذلك تتفرع الى (ب.١.ب.٢.ب.٣... الخ)، والتسهيلات تتفرع من حيث المخازن والطرق والروافع والارصفة الى (ت.١.ت.٢.ت.٣ الخ) وهكذا بالنسبة لباقي العناصر.

سابعاً: ادارة المنافذ الجمركية

سمة وظائف الادارة الجمركية بحرية كانت او جوية او برية هي التنوع في الانشطة اي ان انشطتها متنوعة نقل بضائع نقل ركاب وانظمتها متعددة ومن سماتها ايضا التداخل في الوسائل والاعتمادية في العلاقات لذلك تحتاج الى الية ملائمة لتنسيق جهودها وتساعد اداراتها على حشد الجهود والموارد لتجنب المشاكل كلما تغيرت الظروف المحيطة بها ولتجنب هذه المشاكل يجب بذل الجهود المستمرة لاجراء تعديلات على اسس علمية في النواحي التنظيمية والادارية.

فالادارة هي العنصر الفاعل التي من خلالها تحقق المنافذ الجمركية اهدافها وهي خدمة حركة التجارة والادارة هنا لها عدة خصائص :

- ١- استخدام صلاحياتها في تشغيل نظم العمل ووضع اجراءاته
 - ٢- اقامة قنوات الاتصال بين اطرافه اي التواصل بين المديرين والمنفذين
 - ٣- تحديد مراكز اتخاذ القرار لضمان تحقيق الاهداف بالكفاءة المطلوبة من خلال استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة بطرق مثالية بمعنى ترشيد الجهد المبذول والوقت المتفق عليه والتكاليف المطلوبة
- الادارة الفعالة: هي الادارة التي تمتلك القدرة على معالجة المشكلات التي تنشأ من التغييرات والتطورات المستمرة في كل من خصائص وابعاد وحدات البضاعة المنقولة ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية من

خلال تفاعلها مع الجوانب التنظيمية والادارية للمنافذ الجمركية والمشكلات المتصلة بها وبصفة خاصة قدرتها مع الجوانب التالية:

١- الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والسياسية للمنفذ الجمركي

المنافذ الجمركية هي كيانات تنظيمية لها طبيعة خاصة تحدد مواقعها الجغرافية والبيئة الاقتصادية والتبعات السياسية وهذه الظروف تؤثر على الهياكل والعمليات الادارية. من الناحية الجغرافية: موقع المنفذ الجمركي يكون مثاليا اذا اعتمدت البنية الاساسية على مقومات طبيعية خاصة في مناطق الضهير والنظير مناطق الضهير والنظير هي الموانئ البحرية التي تكون لها منافذ بحرية مع دول اخرى مثل ميناء دبي لان الميناء هو النافذه التي تطل الدولة منها على العالم الخارجي ويبنى بواسطتها علاقات تجارية.

ومن الناحية الاقتصادية: إن المنافذ الجمركية تتاثر وتؤثر على نوع وحجم النشاط الاقتصادي في المنطقة الامامية والخلفية وتقاس كفاءة المنفذ بمدى مايقدمه من خدمات للاسواق المالية. بينما من الناحية السياسية: يتاثر المنفذ الجمركي بنوع ومدى العلاقات التي يتولاها بموجب القوانين واللوائح المنظمة له اي انه محكوم بقوانين يلتزم بها والمنفذ الجمركي يعتبر حدا فاصلا بين الدولة والعالم الخارجي يجب عليه ان يقوم بوظائف سيادية تتصل بالامن الاقتصادي والحماية الوطنية في مجالات الصحة والزراعة والامن ويقاس كفاءة المنفذ الجمركي بمدى قدرته على تحقيق الامن والسيطرة والحماية ويجب عليه القيام بوظائف وانشطة متخصصة مثل ترسيم الحدود وتنظيم القدوم والمغادرة لوسائل النقل ورقابة البضائع الداخلة والخارجة .

٢- الطبيعة المركبة لوظائف المنافذ الجمركية :

تشكل عوامل الطبيعة الجغرافية والسياسية والاقتصادية والمالية للمنافذ الجمركية محددات بيئية تتأثر بها العمليات الادارية والهياكل التنظيمية للمنافذ الجمركية مما يجعل منها كيانات تنظيمية مركبة اي انه تتعدد الوظائف المتخصصة التي تؤديها وتتداخل الجهات العاملة فيها اي لا تستطيع ان تعمل بمعزل عن بعضها البعض بحيث تعتمد نتائج الاداء في المراحل المتعاقبة على تفاعلها والطبيعة المركبة للمنافذ الجمركية قضية تقليدية لها طابع اداري كلما تزايد عدد الاجهزة المتخصصة والمناطق بها اداء الوظائف كلما تزايدت الحاجة الى اليات معقدة لتنسيق الجهود وخلق بيئة تعاونية.

٣- تعدد الاجهزة العاملة في المنافذ:

يمكن للمتتبع لحركة التجارة في المنافذ الجمركية ان يلاحظ وجود العديد من الاجهزة المتخصصة المطلوبة لاداء الوظائف الجمركية الضرورية منذ وصول البضاعة الى حدود الدولة حتى خروجها من المنافذ الجمركية وخلق بيئة التعاون بينها ومن هذه الاجهزة (الجمارك). الجوازات. الحجر الصحي مسؤوله عنه مؤسسات صحية مثل مؤسسة الغذاء والدواء التابعة لوزارة الصحة. وزارة الزراعة. شركات الملاحة البحرية وشركات الشحن والتخزين والجهات المسؤولة عنه). وهذه الجهات لها اشكال مختلفة من حيث الحجم والملكية والهياكل التنظيمية منها ماهو خاص ومنها تابع للجهات الحكومية.

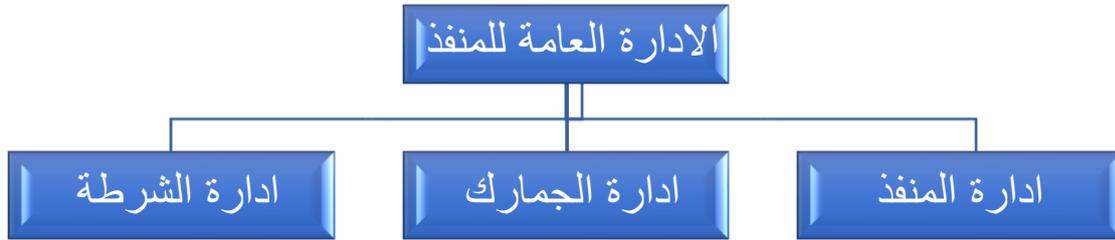
٤- نظم العمل والدورة المستندية في المنافذ الجمركية :

ولا تقتصر وظيفة المنافذ الجمركية في اي دولة على تقرير وتحصيل الرسوم والضريبة الجمركية ولكنها تمتد لتغطي نطاق واسع من الوظائف التي تؤديها بهدف تطبيق القوانين الوطنية على حركة البضائع الخاصة بالتجارة الدولية والوسائل التي تنقلها وتمارس الجمارك سلطاتها لتحقيق الشروط والقيود لدواع اقتصادية واجتماعية وامنية وصحية ويكون هناك تنسيق بين الجمارك والجهات الاخرى من وقت وصول البضاعة

حتى يتم الافراج عنها وكل جهة مستقلة عن جهة اخرى وكل جهة تتبع لوزارة مختلفة وتنفذ التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لدخول الاشخاص والبضائع.

ثامناً: الهيكل التنظيمي للمنفذ الجمركي :

يتولى اتمام الاجراءات بالمنافذ الجمركية والتي تتضمن الاجراءات الرئيسية مثل : الاجراءات الامنية 'الجوازات والهجرة' الاجراءات الجمركية، والاجراءات المساعدة: وتشتمل على الحجر الصحي. البيطري. الزراعي والرقابة على الصادرات والواردات؛ وكل هذه الجهات جهات مستقلة عن بعضها البعض وتتبع وزارات مختلفة تنفذ التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لكل منها ومن الاهمية لسهولة انسياب وتدقيق حركة البضائع والركاب عبر المنافذ عن طريق التنسيق بين هذه الجهات واتباع الاسلوب العلمي لادارة هذه المنافذ ومن اهم هذه الاساليب توحيد جهات الاشراف على الوحدات العاملة بالمنفذ ويوضح الشكل التالي هيكل تنظيمي للمنفذ.



ويتبع هذا الهيكل تنسيق العمل داخل المنفذ الواحد، وسهولة التنسيق بين المنافذ المختلفة، وامكانية قياس الاداء للمنفذ، وكذلك امكانية وضع نظام اداري ومالي متكامل.

تاسعاً: معايير تقييم الاداء الجمركي

تتعدد المؤسسات العاملة بالمنفذ كما تتعدد الاطراف المعنية باداء المنافذ من رجال اعمال مصدرين ومستوردين ومشغلين وسائل النقل وقد تتعارض اهداف ومعايير الاداء لهؤلاء المتعاملين وخاصة عندما لا توجد سلطة عليا للمنفذ لها قوة تنسيق والالزام لجميع هذه الاجهزة العاملة بالمنفذ ورفع كفاءة اداء العمل

بالمنافذ من منظور مؤسسي واداري يلزم استخدام منهج الاداء المؤسسي لقياس وتقييم الاداء لمراكز الاداء

الخاصة بمجموعات الانشطة والاعمال للمنفذ وتهدف هذه المعايير لقياس كلا من:

❖ العلاقة بين المخرجات والمدخلات

❖ العلاقة بين الاهداف والمدخلات والمخرجات

ومن أهم هذه المعايير:

١. نسبة التشغيل / الاستخدام = $\frac{\text{الطاقة المستغلة فعلياً}}{\text{الطاقة المتاحة}}$

٢. نسبة الانتاجية = $\frac{\text{وحدات المخرجات}}{\text{وحدات الموارد/التكلفة/الزمن المستغرق}}$

عاشراً: نظم المعلومات ومراحل تنفيذ العمليات في المنفذ الجمركي

يؤثر نظم المعلومات على كافة مراحل العمليات في المنفذ الجمركي كما يلي :

١. مرحلة الوصول والتفريغ : وهي عملية التسجيل الدقيق والسريع لبيانات المينافست التي من خلالها

يتم تنظيم البيان الجمركي

بيانات المينافست :هي عملية نقل البيانات الكترونياً من مكان التصدير او مكان تحميل البضاعة على

وسائط مغناطيسية يمكن قراءتها وادخالها على الحاسب بالنتفد التجاري ومن خلال هذه المعلومات تتمكن

من تنظيم البيان الجمركي، وفي هذه المرحلة يتم تنسيق برامج وصول وسائل النقل للمنافذ سواء كانت

(برية،بحرية،جوية)وتوزيعها على مدار العام بما يتيح الاستغلال الامثل للطاقت المتاحة وتجنب الاختناقات

وفي هذه المرحلة يتم الاستفادة القصوى بما هو متاح للتخزين في المنافذ الجمركية من مواقع تخزين وثلاجات

ووسائل النقل.

٢. **مرحلة الاجراءات والافراج:** يتم في هذه المرحلة تسهيل وتبسيط الاجراءات الادارية على المستثمرين (مصدر/مستورد)، ويتم التنسيق بين الوحدات والاقسام المختلفة العاملة في المنفذ بما يحقق سهولة وتيسير العمل، ويتم توحيد المعاملة والقواعد واللوائح والتشريعات سرعة تحديثها والعمل بها في المنافذ

٣. **مرحلة النقل والتخزين:** يتم في هذه المرحلة سهولة الاحتفاظ والحصول على كافة البيانات المتعلقة بساحات التخزين (صوامع، ثلاجات، تخزين) وطاقاتها وطرق النقل المرتبطة بها وبذلك نحقق افضل استخدام للطاقة التخزينية، وايضا يتم في هذه المرحلة تحديد طريقة النقل الداخلي المناسبة برا او عبر سكك حديدية وفي الاردن لا يوجد الى الطرق البرية (شاحنات).

٤. **كما تفيد نظم المعلومات الجمركية** بدقة الوثائق والنماذج والشهادات لانها تتم بطريقة الكترونية محوسبة وبذلك يمكن من الاستعلام عن البضاعة وانتاج الاحصائيات والتقارير وتحليل مؤشرات الاداء والطاقات الاستيعابية للمنافذ بالاضافة الى مراقبة الانشطة.

❖ تطبيقات نظم المعلومات :

من اهم التطبيقات والبرامج العمول بها في المنافذ الجمركية لتسيير الاجراءات ورفع كفاءة الاداء نظام اسيكودا، وهو نظام عالمي ابتكرته منظمة الاونكتاد التابعة للامم المتحدة وهو نظام لتوحيد التجارة العالمية يتم تنزيله من خلال برنامج الجافا وهو نظام الي محوسب يتم من خلاله حوسبة البيانات الجمركية واسترجاعها والتعامل معها ومع الانظمة المستخدمة داخل المنفذ الحدودي

❖ النظم الجمركية ودورها في تسهيل الاجراءات

للتعرف على اثر الاجراءات الجمركية على التجارة العربية البينية الممثلة في الواردات والصادرات بين الدول المختلفة المجاور منها والمتباعد عنها يلزم التعريف ماهي الاجراءات الجمركية واهدافها والغرض من وضع هذه الاجراءات؛ حيث تعرف الاجراءات الجمركية بانها مجموعة الاساليب والقواعد والخطوات المتتابة

والمنطقية التي تتخذ للتخليص على الواردات والصادرات في نطاق تنفيذ التشريعات الجمركية وغيرها من التشريعات التي يسند للجمارك تنفيذها؛ وهي بذلك تعد وعاء التشريعات الذي يتم من خلاله اداء الوظائف الجمركية التي تنص عليها هذه التشريعات فالنص القانوني في حد ذاته وبصياغته غير قابل للتطبيق ما لم يترجم الى قواعد واجراءات تنفيذية تستهدف وضع هذا النص وما يتضمنه من قواعد موضع التطبيق العملي ومع ذلك فقد يكون للاجراء التنفيذي من التعقيد والتطويل مما يسبب الضيق والمعاناة وعدم ارضاء الخاضعون للتشريع وما يحقق لهم من نفع وكم تسببت الاجراءات وتعقيدها في انصراف بعض المنتفعين وفضلو التضحية لاتقاء المعاناة التي من الممكن ان يتعرضون لها .

ان خطورة الاجراءات الجمركية على حركة الواردات والصادرات واضحة وتتطلب بالضرورة اهتماما بتقنينها ورسم خطواتها بحيث تتناسب مع طبيعة التشريع ومقتضياتها دون تجاوز او تفريط ولا ياتي ذلك الا بتحديد واضح لدورها واهدافها واهمية كل خطوة منها ومكان اجرائها في سلسلة تتابع الاجراءات المتخذة؛ وعليه ياتي دور التعرف على اهداف الاجراءات الجمركية التي يمكن توضيحها في الاتي :

١-تبسيط الاجراءات مع وضوحها :

التبسط ضرورة وليس ترف لانه بقدر مايكون هناك تبسط يكون هناك سرعة في الاداء مايحقق سرعة سحب البضائع من الدوائر والمنافذ الجمركية كما يعني التبسيط امكانية اداء الاجراءات يدويا واليا وامكانية ادائه في كافة الظروف .

٢-تحقيق الضمانات التي يتطلبها امن الوطن وسلامة المجتمع :

توضيح لهذا الهدف (الدوائر الاخرى) لعدم الاضرار بثروات الوطن والمجتمع مثال التأكد من المواصفات القياسية للمصنوعات والمواد التي يفرج عنها اي يتم التخليص عليها للاستهلاك المحلي وايضا جهات العرض النوعية كل في تخصصه :

*الادوية تعرض على وزارة الصحة

*المواد الغذائية تعرض على الغذاء والدواء التابع لوزارة الصحة

*المنتجات الحيوية والحيوانات تعرض على الحجر البيطري التابع لوزارة الزراعة

*الاجهزة الاسلكية والخلوية واجهزة الاتصالات تعرض على هيئة الاتصالات التابعة لوزارة الاتصالات

*الادوات المنزلية والاجهزة الكهربائية والعديد من المواد تعرض على مؤسسة المواصفات والمقاييس

٣-تحقيق ضمانات اداء الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم مع مكافحة التهرب من ادائها :

يعد دور الاجراءات الجمركية الدور الاساسي لتحصيل الضريبة والرسوم الجمركية ومنع التهرب منها وتحرص

الاجراءات الجمركية على ان يكون هناك توازن بين ما يتطلبه الهدف الاول هو التبسيط وتقليل الاجراءات

وبين الهدف الثاني والذي يتطلب مزيدا من الدقة والاجراءات والثاني في الاجراءات وبين هذين الهدفين

المتعارضين يتم اخذ اكثر الاجراءات تبسيطا بحيث لا تخل بالمطلوب مع العلم ان القواعد الاجرائية لتحقيق

هذا الهدف قواعد عالمية تتفق فيها كل الجمارك في العالم والخلاف طفيف في الشكل والوسائل المستخدمة

ولكنها في النهاية تتفق في الجوهر وفي النماذج المطلوبة والخطوات المتخذة للتنفيذ .

مثال:

*كل الجمارك في العالم تفرض رقابة على الواردات من خلال قوائم الشحن ومراجعتها

*كل الجمارك في العالم تفرض تقديم اقرار جمركي ومستندات صحيحة تحمل تفاصيل البضاعة الواردة وبمجرد

تسجيله لايقبل تعديل اي بند فيه الا برقابة جمركية وفي نطاق ضيق

*كل الصادرات والواردات تخضع لطرق التفريغ والتسليم في المنافذ الجمركية وتمر البضائع بالمعاينات الجمركية

وان اختلفت طرق الاداء.

ومع ذلك فان هناك مرونة للاجراءات تسمح بالاعفاء من فتح الطرود تماما في الاحوال التي تقتضي ذلك مثل حالات الواردات الدبلوماسية وبشروط خاصة وهذه كلها من البديهيات الجمركية الشائعة في اجراءات الجمارك العالمية بغض النظر عن ترتيب خطوات المعاينة .

٤- تنفيذ ما يصدر من قواعد تنفيذية للسياسات الاستيرادية والتصديرية والنقدية :

هذه من اهم الوظائف وادقها التي تؤديها الجمارك تنفيذا لقواعد وسياسات ترسمها وترسيها اجهزة الوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة الخارجية والموارد المالية بالدول وتستند للجمارك مهمة تنفيذها وتحقيقها ونلاحظ ان هذا الهدف من الاجراءات الجمركية يمثل عبئا يترتب عليه اختناق في مسار الاجراءات الجمركية والذي يجعل التطبيق غاية في الصعوبة ظهور حالات يسمح استيرادها وحالات اخرى يحظر استيرادها و ظهور مواصفات خاصة للاستيراد مما يضيف خطوات اجرائية الى الخطوات الجمركية الاصلية وهنا يجب التعرض لانواع الافراج عن البضائع التي تدخل من المنافذ المختلفة للدول حيث تتنوع وتختلف اجراءات الافراج تبعا لهوية البضائع

تنقسم انواع الافراج عن البضائع التي تدخل المنافذ المختلفة للدول كما يلي :

(١)- البضائع الواردة برسم الاستهلاك المحلي وهي تنقسم بدورها الى :

*بضائع خاصة للضريبة على الواردات وفقا لفئات التعريف الجمركية ويتم سداد هذه الضرائب والرسوم قبل

الافراج عن البضاعة

*بضائع معفاة من الضرائب والرسوم او ممتعة بتخفيضات

(٢)-بضائع برسم الترانزيت

(٣)-بضائع برسم المناطق الحرة وهي نوع من انظمة الترانزيت لان البضاعة التي تذهب من اي منفذ الى

المناطق الحرة يتم تنظيم بيان ترانزيت فيها ويتم النقل مباشرة او بعد التخزين بفترة

(٤)-بضائع مؤجلة الضريبة او معلقة الضريبة والرسوم ويطلق هذا الوصف على مايلي :

أ-البضائع التي يتم سحبها الى الايداعات العامة او الخاصة(البوندد) والتي يؤجل سداد الضرائب والرسوم

المستحقة عليها لحين سحبها للاستهلاك المحلي او اعادة تصديرها

ب-بضائع واردة برسم اعادة التصدير وتنقسم الى :

*بضائع السماح المؤقت

*البضائع التي يفرج عنها مؤقتا لاحد الاسباب التالية :

-بغرض العمل او التاجير لمشروعات في الداخل لفترة مؤقتة

-بغرض الاستخدام الشخصي او الاستخدام الخاص فترة الاقامة المؤقتة بالبلاد مثل الدبلوماسيين

-بغرض العرض في المعارض والاسواق الدولية

-بغرض اجراء التجارب والاصلاح او الاستبدال ثم اعادة تصديرها بشرط عدم الاستهلاك المحلي

-واردات تخضع لنظام الدروباك :

نظام الدروباك يطبق عليها كافة الشروط والاجراءات المقررة على الواردات برسم الاستهلاك المحلي ويتم

تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة التي تفرض على البضائع الواردة

بقيود نقدية اي انه يتم احتجاز هذه الرسوم وعند اعادة التصدير يسترد صاحب الشان كافة ماسبق تحصيله

من ضرائب ورسوم (ماعداد رسوم الخدمات)على المواد والاجزاء التي استخدمت في المنتجات المصدرة بما في

ذلك الكميات التي فقدت اثناء التصنيع وفقا للنسب التي تقررها الرقابة الصناعية.

وفي ظل هذا النظام (الافراج)يمكن للمستورد ان يتصرف في كل او بعض الكمية المستوردة سواء كانت

بجالتها او بعد تصنيعها دون الرجوع الى الجمارك او الحصول على موافقة اي جهة اخرى لانه تم اخذها

مسبقا وباعتبار انه ادى حقوق الخزينة قبل الافراج عن البضاعة واستوفى شروط الاستيراد ولا يشترط في

نظام الدروباك ان يعلن المستورد رغبته باستخدام هذا النظام قبل الافراج عن البضاعة حيث يجوز خلال سنة من الافراج التقدم بطلب الى دائرة الجمارك لاستخدام هذا النظام ويترتب عليه الالتزام بالشروط والمدد التي يفرضها النظام لضمان استرداد الضرائب والرسوم عند التصدير وذلك التزاما بالاجراءات المتبعة والموضوعة لهذا النظام.

وعلى الجانب الاخر فان الاجراءات الموضوعة والمتبعة لنظام السماح المؤقت فانه يتم اعفاء وارداتها من الضرائب والرسوم المستحقة والاعفاء من القيود الاستراتيجية ذلك بشرط تقديم ضمانات مناسبة تغطي المستحقات عليها اثناء الفترة من الافراج حتى التصدير ومن الطبيعي أن اداء هذا الضمان يصبح منطقيا لأن البضائع التي يتم الأفراج عنها من المنافذ الجمركية ليستخدامها المستورد في المنتجات التصديرية تنتقل إلى حوزته دون اي رقابة جمركية. وهنا يعد التصرف في بضائع السماح المؤقت من قبيل التهرب الجمركي فمن الطبيعي ان يكون الضمان واحد مما يلي :

١- تأمين نقدي يغطي الضرائب والرسوم

٢- ضمان مصري بهذه المستحقات صالح حتى إعادة التصدير

٣- أن يكون للمستورد خطاب ضمان مصري لصالح أو حساب جار مودع في الجمارك يغطي المستحقات المطلوبة

٤- إنشاء إيداع خاص لبضائع السماح المؤقت لتخزين البضائع الواردة والمنتجات المعدة للتصدير تحت الرقابة الجمركية مقابل الضمانات المقررة على الايداعات الخاصة حيث يكفي بما يعادل ٢٥% من الضرائب المستحقة على المخزون فيها ضمانا نقديا وتغطي النسبة الباقية بتعهد كتابي من اي جهة رسمية او الغرف التجارية او الصناعية وفي هذا تخفيف لاشك فيه ومن هنا يبدو الامر واضحا ان اختلاف الاجراءات الجمركية يختلف تبعا لنظم الافراج الجمركي المختلفة. وهناك بلدان لاتطبق نظام الدروباك منها (بلجيكا

تشيكوسلوفاكيا ،فرنسا،لكسمبورغ ،مدغشقر اسبانيا، تركيا) أما البلدان التالية تطبق نظام الدروبك (استراليا،النمسا ،الدانمارك،المانيا ،اليونان ،ايران ،ايرلنده، ايطاليا، الاردن، لبنان، مصر، هولندا، النروج) وغالبا ما يطبق هذا النظام لصالح الاقتصاد القومي وذلك لتنشيط التجارة الصادرة هذا بالاضافة الى انه يساعد بصفة خاصة في عملية التصنيع والصناعات الماهرة المتقدمة في البلد ويعمل على مساعدتها في الحصول على موارد من الخارج لانتاج بضائع يمكن عرضها باثمان منافسة في الاسواق العالمية ومع ذلك فان اغنى البلاد ترى ان نظام الدروبك لايجب ان يشجع استيراد البضاعة الاجنبية التي لها مثل في السوق المحلية حتى لا يؤثر ذلك على الصناعات المحلية

ويطبق نظام الدروبك في البلاد المختلفة وبالطرق المختلفة ذلك لاعتبارات متعلقة بالاهمية الاقتصادية بهذا النظام ودوره في هذا البلد مع التاكيد ان البضائع التي وردت تحت هذا النظام يجب ان يعاد تصديرها بالحالة التي وردت عليها او بعد تصنيعها بذاتها دون غيرها. لذلك وضعت القيود وشروط على واردات الدروبك لاحكام الرقابة كنوع من الاجراءات ومنها :

١- اشتراطات تطبق عند الوارد : بمعنى انها تخضع لنفس الاجراءات على البضاعة الواردة للاستهلاك المحلي .
٢- اشتراطات متعلقة بالبضائع: ان الجمارك غالبا ما تمارس بعض وسائل الاشراف خلال العملية الصناعية ويكون هذا الاشراف شرطا من شروط نظام الدروبك وهذا الشرط يساعد الجمارك في ضمان تحقيق معاينة البضائع او تحديد العائد الطبيعي والهالك كما يتم فصل بضائع الدروبك عن باقي البضائع في مخازن المستورد حتى يسهل الاشراف والمعاينة عليها في اي وقت

٣- اشتراطات متعلقة بالاشخاص: توضع قيود على المستوردين واضحة بالنسبة لنقل ملكية البضاعة بدفاتر حسابية وان يقومو بترتيب المخازن والمصانع بطريقة تمكن الجمارك من تحديد طبيعة وكمية ومعاينة البضائع

المستوردة

٤- حدود الوقت: بعض البلاد فضلت تحديد وقت معين لرد رسوم الدروباك واختلفت هذه المدة من ٦ اشهر الى ٣ سنوات ومنها من اجاز مدها او تخفيضها طبقا لظروف كل بلد ومنها من لم يحدد مدة للاسترداد.

٥- الاجراءات عند التصدير: ان الهدف الاساسي للاجراءات الخاصة الواجب اتمامها عند اعادة التصدير لبضائع الدروباك هو احاطة الجمارك علما بوجود طلب للدروباك بحيث يتسنى للجمارك فحص البضائع واعتماد التصدير .

الفصل الثاني

التعرفة الجمركية

تعرف التعرفة الجمركية على أنها نظام ضريبي تفرضه الحكومات على البضائع والسلع التي يتم استيرادها أو تصديرها عبر حدود البلاد. تُعد التعرفة الجمركية أحد الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدول لتنظيم التجارة الدولية وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية محددة. وتتألف التعرفة الجمركية من مجموعة من الرسوم والضرائب التي يتعين على المستوردين أو المصدرين دفعها عند تبادل البضائع مع دول أخرى. تختلف هذه الرسوم والضرائب بناءً على نوع البضائع، وتصنيفها الجمركي، والبلد الذي يتم تبادل البضائع معه. في حين تعتمد تحديد الرسوم والضرائب في التعرفة الجمركية على التصنيفات الجمركية الدولية والتوجيهات الحكومية، وتختلف من دولة إلى دولة ومن بضاعة إلى بضاعة. حيث تُستخدم التعرفة الجمركية لأغراض متعددة، منها: تنظيم التجارة: تساعد في تنظيم تدفق البضائع والسلع بين الدول وتحديد الكميات والأنواع المستوردة والمصدرة.

حماية الصناعات المحلية: يمكن أن تستخدم التعرفة الجمركية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية من خلال فرض رسوم أو حظر الاستيراد.

تحقيق العائدات الحكومية: تعتبر مصدرًا هامًا للعائدات الحكومية، حيث تساهم الرسوم والضرائب المفروضة في تمويل المشاريع والخدمات الحكومية.

تحفيز التنمية الاقتصادية: يمكن استخدام التعرفة الجمركية لتحفيز تنمية صناعية معينة أو توجيه تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا في قطاعات معينة.

الباب الأول: التعرفة الجمركية الأردنية وفقاً للقوانين والتعديلات الجمركية

التعرفة الجمركية هي نظام يحدد الرسوم والضرائب التي يجب دفعها عند استيراد أو تصدير البضائع عبر الحدود الجمركية لدولة معينة. يتم تحديد هذه الرسوم والضرائب وفقاً للتصنيفات الجمركية التي تحدد مجموعة السلع والبضائع وتصنيفاتها بناءً على خصائصها وأنواعها. ويتمثل دور التعرفة الجمركية فيما يلي:

أ. **تنظيم التجارة الدولية:** تعمل التعرفة الجمركية على تنظيم تدفق البضائع بين الدول وتحديد كمياتها وأنواعها المستوردة والمصدرة. يتيح ذلك للحكومات متابعة ومراقبة تدفق البضائع وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية والدولية.

ب. **تحقيق العائدات الحكومية:** تمثل التعرفة الجمركية مصدراً هاماً للعائدات الحكومية، حيث يتم جمع الرسوم والضرائب من خلالها عند استيراد البضائع. تلعب هذه العائدات دوراً في تمويل البرامج الحكومية والمشاريع الهامة.

ج. **حماية الصناعات المحلية:** يمكن استخدام التعرفة الجمركية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية. عند فرض رسوم أو ضرائب عالية على بعض المنتجات المستوردة، يمكن أن تساعد في تعزيز الصناعات المحلية وحمايتها.

د. **توجيه السياسات الاقتصادية:** تعكس التعرفة الجمركية أحدث سياسات الدولة فيما يتعلق بالاقتصاد والتجارة. يمكن تعديلها لتحقيق أهداف معينة، مثل تعزيز الاستثمارات أو تحفيز الصادرات.

هـ. **تشجيع التوازن التجاري:** يمكن استخدام التعرفة الجمركية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

حيث يعتبر تحديد التعرفة الجمركية وفهم دورها أمرًا حاسمًا لتنظيم وتوجيه التدفقات التجارية والاقتصادية بين الدول، وتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة.

الباب الأول: القوانين واللوائح ذات الصلة

تُنظم التعرفة الجمركية والقوانين المتعلقة بها بواسطة قانون الجمارك الأردني الذي يحمل رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨. يتضمن هذا القانون التفاصيل الرئيسية حول تحديد التعرفة الجمركية وأسس تطبيقها والإجراءات المتعلقة بالجمارك والتجارة الخارجية. يتم تعديل هذا القانون من وقت لآخر ليتماشى مع التطورات الاقتصادية والتجارية والتشريعية. حيث تعتمد القوانين واللوائح المرتبطة بالتعرفة الجمركية في الأردن على الاتفاقيات الدولية التي يشارك فيها الأردن والتي تؤثر على نظام التجارة والتعرفة الجمركية. يمكن تعديل هذه القوانين واللوائح لتنظيم التعرفة وتحديثها بناءً على التطورات الاقتصادية والسياسية والتجارية الحديثة.

بالإضافة إلى قانون الجمارك، تشمل اللوائح والقوانين المرتبطة بالتعرفة الجمركية في الأردن:

قانون ضريبة القيمة المضافة (الضريبة القيمة المضافة): يحدد هذا القانون آليات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على البضائع والخدمات التي تدخل أو تخرج من الأردن.

اللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية: تحتوي على تفاصيل تنفيذية لتطبيق قانون الجمارك وضوابط تحديد التعرفة الجمركية.

القوانين ذات الصلة بالتجارة والاستيراد والتصدير: تتضمن قوانين ولوائح تنظم الاستيراد والتصدير وتجارة البضائع بشكل عام.

الاتفاقيات الدولية: تعتمد الأردن على الاتفاقيات الدولية التي يشارك فيها، مثل اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

يتم تحديث وتعديل هذه القوانين واللوائح بشكل دوري لضمان التوافق مع المعايير الدولية وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية للأردن. وفي هذا السياق، يتعين على المستوردين ورجال الأعمال الاطلاع على التعديلات والتحديثات في الجداول الجمركية لضمان التزامهم بالقوانين والتعليمات الجديدة. حيث تعكس التعديلات على التعرف الجمركية في المملكة الأردنية الهاشمية خطوة هامة نحو تعزيز التنافسية وتخفيف الاقتصاد المحلي في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. يأتي هذا القرار في سياق البحث عن حلاً لمعالجة الشبهات في التعرف الجمركية وتوفير أسعار مناسبة للمواطنين. حيث تهدف هذه الخطوة إلى دعم القطاع التجاري المحلي وتمكين المواطنين من شراء السلع والبضائع بأسعار معقولة، مما سيؤدي إلى تحسين قوت الشراء وتنشيط الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يقلل توحيد وتخفيض الرسوم الجمركية من حدوث التهرب والتجنب الجمركي، مما يساعد في تعزيز الالتزام الجمركي.

من المهم ملاحظة أن هذا القرار ليس مجرد تخفيض في الرسوم الجمركية بل يشمل أيضاً توحيد الفئات المختلفة للتعرف الجمركية. مما يساهم في تبسيط الإجراءات وتقليل الاجتهاد الإداري، مما يساهم في تعزيز البيئة التجارية وتشجيع الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء صندوق لدعم وتطوير الصناعات المحلية يشير إلى التزام الحكومة بتعزيز الصناعات المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية. هذا التحرك يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تحسين جودة المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيتها على الصعيدين الوطني والدولي.

الباب الثاني: هيكل التعرف الجمركية

هيكل التعرف الجمركية هو النظام الذي يحدد تصنيف البضائع وتطبيق الرسوم والضرائب على هذه البضائع عند استيرادها أو تصديرها. يعتمد تصنيف البضائع على معايير دولية ويتم تحديده وفقاً للنظام المنسق للتصنيف الجمركي، الذي تصدره منظمة الجمارك العالمية. يتيح هذا النظام تصنيف البضائع بشكل منطقي ومنظم، مما يسهل فهمها وتطبيق الرسوم والضرائب المناسبة. كما تتألف هيكل التعرف الجمركية من الفئات

والأقسام والتحصيلات الجمركية، ويتم تحديد الرسوم والضرائب بناءً على هذه التصنيفات. حيث تعتبر هذه العناصر الثلاثة أساسية لفهم هيكل التعرف الجمركية وكيفية تحديد الرسوم والضرائب على البضائع. توفر هذه الهيكلية التنظيم والنظام في فرض الرسوم والضرائب، مما يسهل إدارة وتنفيذ التجارة الدولية بشكل فعال. إليك شرح للعناصر الرئيسية في هيكل التعرف الجمركية وكيفية تصنيف البضائع وتحديد الرسوم والضرائب:

١. الفئات والأقسام:

- يتم تقسيم هيكل التعرف الجمركية إلى فئات وأقسام بناءً على تصنيف المنتجات والبضائع.
- تحتوي الفئات والأقسام على مجموعة من البضائع ذات الصلة من حيث الخصائص والاستخدامات.

٢. التحصيلات الجمركية:

- تحدد الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع وفقاً لتصنيفها في هيكل التعرف الجمركية.
- يتم تحديد معدلات الرسوم والضرائب بناءً على الفئة التي تنتمي إليها البضائع وفقاً للنظام المنسق للتصنيف الجمركي.

٣. تصنيف البضائع:

- يتم تصنيف البضائع وفقاً لقوانين التصنيف المعتمدة، مثل النظام المنسق للتصنيف الجمركي.
- يتم تحديد تصنيف البضائع بناءً على خصائصها الفيزيائية والكيميائية والوظيفية.

الباب الثالث: أنواع التعرفة الجمركية

هنالك أنواع مختلفة من التعرفات الجمركية والتي تعكس أنماط مختلفة لتنظيم وتنظيم التجارة الدولية، مع التركيز على التحرير التدريجي وتعزيز الصناعات المحلية أو تشجيع الاقتصاد الوطني بشكل عام. حيث يتم إختيار النوع الأنسب لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية وفقاً للظروف والأولويات المحلية. حيث تشير التعرفات الجمركية إلى الهياكل والأنظمة التي تحدد الرسوم والضرائب التي يجب أن تُفرض على البضائع عند استيرادها أو تصديرها عبر الحدود. يوجد عدة أنواع من التعرفات الجمركية، منها التعرفة الجمركية المشتركة، والتعرفة الميزانية، وتعريف الواردات الحرة.

١. **التعرفة الجمركية المشتركة:** وهي نوع من التعرفات الجمركية التي تتميز بتوحيد الرسوم والضرائب على البضائع في جميع الدول الأعضاء في اتفاقية التعرفة الجمركية المشتركة. حيث يتفق الدول الأعضاء في منطقة اقتصادية معينة على تطبيق نفس الهيكل الجمركي والأسعار على البضائع المستوردة والمصدرة.

٢. **التعرفة الميزانية:** وهي تعتمد على هيكل جمركي يتميز بتوفير مرونة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، كتحفيز الصناعات المحلية أو تعزيز التصدير؛ حيث يتم تحديث وتعديل هذه التعرفة بناءً على احتياجات الاقتصاد والسياسات الحالية.

٣. **تعريف الواردات الحرة:** وهي من أكثر أنواع التعرفات تحريراً وتفتيحاً للتجارة الدولية. حيث تتيح تداول البضائع دون أي رسوم أو ضرائب جمركية عند الاستيراد. والتي تعتبر جزءاً من السياسات التجارية التي تهدف إلى تشجيع التجارة وتحفيز الاقتصاد الوطني.

الباب الرابع: الفئات والنسب الجمركية

في سياق التعرف الجمركية، يتم تنظيم البضائع في فئات مختلفة استنادًا إلى خصائصها ونوعها. تعتمد النسب الجمركية على تلك الفئات، حيث تختلف الرسوم والضرائب بناءً على الفئة التي تتبع لها البضائع. إليك شرح للفئات المختلفة وكيفية تحديد الرسوم والضرائب بناءً عليها:

١. فئة البضائع:

- تشير إلى تصنيف البضائع بناءً على خصائصها ونوعها، مثل المواد الغذائية، الملابس، الإلكترونيات، الآلات، السيارات، وغيرها.
- يتم تقسيم البضائع إلى فئات رئيسية وفرعية بناءً على النظام المنسق لتصنيف الجمركي المعتمد دولياً.

٢. النسب الجمركية:

- تعبر عن النسبة المئوية للرسوم الجمركية التي يجب دفعها على البضائع المستوردة أو المصدرة.
- تختلف النسب الجمركية باعتمادها على نوع البضائع والفئة التي تتبع لها.

٣. تحديد الرسوم والضرائب:

- يتم تحديد الرسوم والضرائب بناءً على تصنيف البضائع في الفئة المناسبة.
- يتم مطابقة البضائع بتصنيفها في النظام المنسق لتصنيف الجمركي لتحديد النسب الجمركية المعمول بها.

على سبيل المثال، فإن فئة الإلكترونيات قد تكون محددة بنسبة جمركية معينة، في حين أن فئة الملابس قد تكون لها نسبة جمركية مختلفة. يتم تحديد النسب الجمركية بناءً على دراسة وتقييم للبضائع وتصنيفها بشكل دقيق في الفئات المعينة. تحدد السلطات الجمركية النسب الجمركية والضرائب وفقاً للتعليمات والسياسات المعتمدة والقوانين الجمركية المحلية والدولية.

الباب الخامس: أهداف وأثر التعرفة الجمركية

يهدف تطبيق التعرفة الجمركية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والتجارية، وتأثيراتها تتعدد وتتأثر بسياق اقتصادي وثقافي وسياسي معين. سنناقش هنا الأهداف الرئيسية والتأثيرات المتوقعة لتطبيق التعرفة الجمركية:

• الأهداف:

١. **تحفيز الصناعات المحلية:** تهدف التعريفات الجمركية إلى حماية وتحفيز الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة. حيث يتم زيادة تكلفة السلع المستوردة مما يجعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية من الناحية الاقتصادية.
٢. **تحقيق التوازن التجاري:** يمكن استخدام التعريفات الجمركية لضبط التوازن التجاري بين الدول عن طريق تقليل الواردات وزيادة الصادرات.
٣. **زيادة الإيرادات الحكومية:** تعتبر الرسوم الجمركية مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية، حيث يتم تحصيلها عند استيراد البضائع. حيث يمكن استخدام هذه الإيرادات في تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية الحكومية.

• التأثيرات المتوقعة:

- ١ . تأثيرها على التجارة الدولية: يمكن أن تؤثر التعريفات الجمركية على نمط وحجم التجارة الدولية، حيث تعتبر عائقًا تجاريًا يتعين تجاوزه للوصول إلى الأسواق الخارجية. ويمكن أن تؤدي التعريفات العالية إلى تقليل حجم التجارة بين الدول وزيادة تكاليف الاستيراد وبالتالي تقليل الاعتماد على السلع المستوردة.
- ٢ . تأثيرها على الصناعات المحلية: يمكن أن تساعد التعريفات الجمركية على حماية وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي. ومع ذلك، قد تزيد التعريفات الجمركية العالية من تكلفة المواد والمكونات الخارجية، مما يؤثر سلبًا على بعض الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات.
- ٣ . تأثيرها على الاقتصاد الوطني: تؤثر التعريفات الجمركية على النمو الاقتصادي والتوظيف، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة نشاط الصناعات المحلية وبالتالي زيادة فرص العمل. ومع ذلك، يمكن أن تزيد التعريفات الجمركية من تكاليف الحياة بزيادة أسعار السلع، مما يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين.
- ٤ . تأثيرها على الأسعار والقوة الشرائية: تؤثر التعريفات الجمركية على الأسعار بحيث يمكن أن ترفع أسعار السلع المستوردة بسبب الرسوم الإضافية، مما يؤثر على قدرة الأفراد على شراء تلك السلع. بالمقابل، يمكن أن تخفض التعريفات الجمركية على البعض من تكاليف الإنتاج المحلي وبالتالي تؤثر بشكل إيجابي على الأسعار والقوة الشرائية.
- ٥ . تأثيرها على الاستثمار الأجنبي: يمكن أن تؤثر التعريفات الجمركية على قرارات الشركات الدولية بالاستثمار في البلاد، حيث تعد نسب الجمارك والرسوم عاملاً مؤثرًا في اقتراحات الاستثمار. كما

يعتبر تخفيض الرسوم الجمركية جزءًا من استراتيجيات تشجيع الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال إلى البلاد.

٦. تأثيرها على الاقتصاد العالمي: يمكن أن تشكل التعريفات الجمركية تحديات للتجارة العالمية وتؤثر

على التكامل الاقتصادي بين الدول. والعمل على رفع التعريفات العالية على السلع المستوردة من

فرص التوترات التجارية بين الدول وتقلل من الفوائد الاقتصادية المتوقعة من التبادل الدولي.

٧. تأثيرها على المستهلكين والشركات: تؤثر التعريفات الجمركية على التكلفة النهائية للمنتجات،

مما يؤثر على استهلاك المستهلكين وقرارات الشركات بشراء السلع. وتؤثر الرسوم الجمركية على

هيكل التكاليف للشركات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تغييرات في استراتيجيات التوريد

والإنتاج.

إن فهم تأثيرات تطبيق التعريفات الجمركية يعد أمرًا بالغ الأهمية للمساهمة في صياغة سياسات اقتصادية

فعالة والتوازن بين حماية الصناعات المحلية وتحفيز التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي. تتطلب

القرارات بشأن التعريفات الجمركية توازنًا حكيماً ودراسات مستفيضة لتحقيق أقصى فوائد وتجنب الآثار

السلبية المحتملة.

الباب السادس: دور الحكومة والجهات المعنية:

دور الحكومة والجهات المعنية في تحديد وتطبيق التعريفات الجمركية له أهمية كبيرة في تنظيم الاقتصاد وتحقيق

أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. سنسلط الضوء هنا على الأدوار والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص

في هذا السياق:

١. دور الحكومة:

أ. تحديد السياسات والاستراتيجيات: تلعب الحكومة دوراً حاسماً في وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بتحديد التعرفة الجمركية كما تستند هذه السياسات إلى تحليلات اقتصادية وتوقعات الاحتياجات الوطنية والدولية لتحقيق التوازن بين حماية الصناعات المحلية وتشجيع التبادل التجاري.

ب. إصدار القوانين واللوائح: تتبنى الحكومة قوانين ولوائح تنظم وتحدد التعرفة الجمركية وتحدد الرسوم والضرائب على الواردات والصادرات، ويجب أن تكون هذه القوانين واللوائح واضحة وشفافة لتوجيه المتعاملين وتحقيق النزاهة والعدالة.

ج. تحديد التعرفة والنسب الجمركية: تقوم الحكومة بتحديد التعرفة الجمركية بناءً على دراسات وتحليلات معمقة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل هذه التعريفات في تحديد الفئات والنسب الجمركية المناسبة لمختلف السلع والصناعات.

د. ضمان التطبيق والامتثال: تلعب الحكومة دوراً في ضمان تنفيذ وامتثال التعريفات الجمركية وفحص البضائع وتحصيل الرسوم والضرائب. وتضمن الحكومة أيضاً متابعة مدى التزام الشركات والأفراد بالقوانين والتعليمات المتعلقة بالتعريفات الجمركية.

٢. دور الجهات ذات الصلة والتعاون مع القطاع الخاص:

أ. تقديم المشورة والاستشارات: تقدم الجهات ذات الصلة المشورة للحكومة بشأن السياسات والتعريفات الجمركية وتأثيرها على الصناعات والتجارة. كما يشارك القطاع الخاص بفتح قنوات اتصال مع الحكومة لتبادل الآراء والمعلومات.

ب. **التعاون في البحث والتحليل:** يمكن أن تساهم الجهات ذات الصلة في توجيه البحث والتحليلات المتعلقة بتأثيرات التعريفات الجمركية على الصناعات والاقتصاد. حيث يتيح التعاون في هذا المجال للحكومة الاستفادة من الخبرات والبيانات المتاحة.

ج. **الإبلاغ والتوعية:** تلعب الجهات ذات الصلة دورًا هامًا في نشر الوعي حول التعريفات الجمركية وتأثيرها على القطاعات المختلفة. حيث يعمل القطاع الخاص على توضيح التأثيرات الإيجابية والسلبية للتعريفات وكيفية التعامل معها بشكل فعال.

تكمن أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تحقيق توازن بين مصالح الدولة ومصالح القطاعات الاقتصادية، وتحقيق أقصى استفادة من تطبيق التعريفات الجمركية بما يساهم في نمو اقتصادي مستدام وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

الباب السابع: التحديات والمستقبل :

التحديات التي تواجه نظام التعرفة الجمركية في الأردن:

١. **التوترات التجارية الدولية:** التوترات التجارية الدولية تشكل تحديًا كبيرًا للنظام الجمركي، حيث يمكن أن تؤدي الزيادات المفاجئة في الرسوم الجمركية على بعض المنتجات إلى تأثيرات سلبية على الصناعات المحلية.

٢. **التحديات الاقتصادية والاجتماعية:** يتعين على النظام الجمركي مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والفقر من خلال تحفيز الصناعات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي.

٣. **التكنولوجيا والتطورات الرقمية:** يجب أن يتكيف النظام الجمركي مع التقدم التكنولوجي والتطورات الرقمية، مثل تطبيقات الذكاء الصناعي وتقنيات التحليل الضخم، لتحسين فعالية الجمارك وسلاسة إجراءات التفتيش والتخليص.

٤. التهريب والتجارة غير المشروعة: يعد التهريب والتجارة غير المشروعة تحديًا كبيرًا، حيث يؤثر سلبيًا على عائدات الدولة ويهدد الصناعات المحلية ويؤثر على السوق المحلية.

كيفية التعامل مع هذه التحديات:

تحسين التعاون الدولي: تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول الشريكة في التجارة لمواجهة التحديات المشتركة وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود.

تحديث الأنظمة والتكنولوجيا: تحديث وتطوير الأنظمة الجمركية باستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا، مثل التشغيل الآلي وتحليل البيانات، لزيادة الكفاءة وتقليل فحص البضائع بشكل يعكس إيجابي على الوقت والتكاليف.

تعزيز التدابير الأمنية: تعزيز التدابير الأمنية لمكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة، مثل تطبيق نظم تتبع البضائع وزيادة الفحص الجودي للبضائع.

رؤية للمستقبل وتحسين النظام:

١. تبسيط الإجراءات: تبسيط وتسهيل إجراءات التعرف الجمركية والإفراج الجمركي لتشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط التجاري.

٢. تطوير التعليم والتدريب: تعزيز التعليم والتدريب في مجال الجمارك لتطوير كفاءات العاملين في هذا القطاع.

٣. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: تعزيز الشفافية في تحديد التعريفات والرسوم الجمركية ومحاربة الفساد لضمان توزيع عادل وعادل للأعباء الجمركية.

٤. دعم الابتكار والصناعات الجديدة: دعم الابتكار والصناعات الجديدة من خلال إطلاق

تخفيضات جمركية خاصة لتعزيز التنافسية وتعزيز التصدير.

من خلال تحديث وتحسين النظام الجمركي، يمكن تحقيق توازن بين حماية الصناعات المحلية وتشجيع التجارة

الدولية، وهذا سيساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين جودة حياة المواطنين في المستقبل.

الفصل الثالث

التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية

الباب الأول: التجارة الدولية

التجارة الدولية هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول. تتأثر التجارة الدولية بمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، وتعتبر محركًا رئيسيًا للعملة والاندماج الاقتصادي العالمي.

أولاً: أساسيات التجارة الدولية

أساسيات التجارة الدولية تعتمد على عدد من المفاهيم والمبادئ الاقتصادية التي تشرح لماذا وكيف تتاجر الدول مع بعضها البعض. من أبرز هذه الأساسيات مفهوم **الميزة النسبية** الذي طرحه الاقتصادي ديفيد ريكاردو، والذي ينص على أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة نسبية أعلى مقارنة بالدول الأخرى. هذا التخصص يسمح بزيادة الكفاءة الكلية للاقتصاد العالمي ويؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لكل دولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن **التكاليف الاقتصادية** وحواجز **التجارة** مثل التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية تلعب دورًا في تحديد أنماط التجارة الدولية. الدول تسعى لتخفيف هذه الحواجز لتعزيز التجارة وزيادة الفوائد الاقتصادية، لكن في بعض الحالات قد تلجأ لفرضها لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية. ومن ناحية أخرى، تلعب **تقلبات أسعار الصرف** والسياسات النقدية دورًا في التجارة الدولية من خلال تأثيرها على تكلفة السلع والخدمات. هذه العوامل الاقتصادية يجب أن تُدار بحكمة لضمان استقرار التجارة الدولية وتعظيم الفوائد المشتركة.

ثانياً: الاتفاقيات الدولية لتنظيم التجارة

الاتفاقيات الدولية للتجارة هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تهدف إلى تسهيل وتنظيم حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. تلعب هذه الاتفاقيات دوراً حيوياً في تخفيف الحواجز التجارية وتحقيق التكافؤ في الفرص بين الدول. ومن أحد الأمثلة البارزة على هذه الاتفاقيات هو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، والتي كانت تهدف إلى تخفيض التعريفات الجمركية والتفاوض على إزالة الحواجز التجارية الأخرى. تحولت الجات لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي تعد المنظمة الرئيسية التي تنظم التجارة الدولية وتحل النزاعات التجارية بين الدول.

كما أن هناك اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، التي تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه الدول من خلال إزالة معظم التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات الدولية قد تواجه تحديات ونقداً. بعض النقاد يجادلون بأن هذه الاتفاقيات غالباً ما تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية للدول الكبرى على حساب الدول النامية. كما يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية وتحديات أخرى تتعلق بالسيادة الوطنية والحماية البيئية. وبالتالي، تُعد الاتفاقيات الدولية أدوات حيوية لتعزيز التجارة الدولية، ولكنها تتطلب إدارة متوازنة تضمن تحقيق العدالة والتكافؤ بين الدول المختلفة مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية.

الباب الثاني: التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت، وقد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي في العقدین الأخيرین. بفضل التطورات التكنولوجية وانتشار الإنترنت، تمكنت الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة وخلق فرص تجارية لم تكن متاحة من قبل.

أولاً: نظرة عامة على التجارة الإلكترونية

بدأت التجارة الإلكترونية كمفهوم في أوائل التسعينيات، لكنها شهدت نموًا هائلًا مع بداية القرن الحادي والعشرين. تقدم التجارة الإلكترونية فوائد كبيرة، بما في ذلك الوصول العالمي، حيث يمكن للشركات الوصول إلى عملاء في جميع أنحاء العالم بسهولة وبتكلفة منخفضة مقارنةً بالتجارة التقليدية. كما توفر تجربة تسوق مريحة للمستهلكين الذين يمكنهم الشراء من منازلهم في أي وقت. والتجارة الإلكترونية تشمل عدة نماذج أعمال مثل:

B2C من الشركات إلى المستهلكين مثل Amazon وAlibaba، حيث تقوم الشركات ببيع منتجاتها مباشرة للمستهلكين.

B2B من الشركات إلى الشركات مثل Alibaba أيضًا وDHgate، حيث تتعامل الشركات مع شركات أخرى.

C2C من المستهلكين إلى المستهلكين مثل eBay وEtsy، حيث يبيع الأفراد السلع والخدمات لأفراد آخرين.

C2B من المستهلكين إلى الشركة، حيث يقدم الأفراد منتجات أو خدمات للشركات، مثل المصورين المستقلين أو المستشارين.

التجارة الإلكترونية ليست فقط عملية بيع وشراء، بل تتضمن أيضًا مجموعة واسعة من الأنشطة الأخرى مثل التسويق الإلكتروني، وإدارة سلسلة الإمداد، وخدمات الدفع الإلكتروني، وخدمات العملاء. يتطلب نجاح التجارة الإلكترونية استراتيجيات فعّالة في مجال التسويق الرقمي، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا المالية لضمان تجربة تسوق آمنة وسلسة.

ثانيًا: أثر التكنولوجيا على التجارة والجمارك

التكنولوجيا أثرت بشكل كبير على التجارة الدولية والجمارك، حيث ساهمت في تسهيل وتحسين العديد من العمليات التجارية، مما أدى إلى خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. حيث أن:

رقمنة العمليات الجمركية: أدت التكنولوجيا إلى رقمنة العديد من العمليات الجمركية، مما قلل من الحاجة إلى الأوراق والمعاملات اليدوية. يمكن الآن تقديم المستندات الجمركية والتصاريح إلكترونيًا، مما يسهل على الشركات إنجاز الإجراءات بشكل أسرع وأقل تكلفة.

تقنيات تتبع الشحنات وتحليل البيانات: تساعد تقنيات مثل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وإنترنت الأشياء (IoT) في تحسين عمليات تتبع الشحنات والتأكد من وصولها في الوقت المحدد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحليل البيانات التي يتم جمعها من هذه التقنيات لتحديد الأنماط وتحسين عمليات الجمارك.

تحسين الأمن والتأكد من الامتثال: باستخدام التكنولوجيا، يمكن للجمارك الآن استخدام أدوات تحليل البيانات الكبيرة (Big Data) والذكاء الاصطناعي (AI) لتحديد الأنشطة غير العادية والاحتمالية وتحسين الامتثال للقوانين واللوائح. تساعد هذه الأدوات أيضًا في تعزيز أمان الحدود من خلال تحديد المخاطر المحتملة مسبقًا.

التجارة السريعة والشحن الذكي: من خلال التجارة الإلكترونية، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل طلبات العملاء والتنبؤ بالطلب، مما يساعد الشركات على تحسين إدارة المخزون وتقليل فترات الشحن. كما أن هناك اتجاهات نحو استخدام الطائرات بدون طيار والشاحنات ذاتية القيادة لتسريع عمليات التسليم وتحسين الكفاءة.

أنظمة الدفع الرقمية: أثرت التكنولوجيا أيضاً على نظم الدفع، حيث أصبحت هناك طرق دفع جديدة وآمنة مثل المحافظ الإلكترونية (e-wallets) وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. هذه النظم سهلت المعاملات الدولية وجعلتها أكثر أماناً وسرعة.

بشكل عام، أثرت التكنولوجيا بشكل إيجابي على التجارة والجمارك من خلال تحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتعزيز الأمان. ومع ذلك، تواجه بعض التحديات مثل الحاجة إلى تحديث البنية التحتية والتأكد من حماية البيانات والخصوصية في ظل تزايد التهديدات السيبرانية. لذلك، يجب على الدول والشركات العمل معاً لتطوير حلول تقنية مبتكرة تضمن تحقيق فوائد التكنولوجيا مع تقليل المخاطر المحتملة.

الفصل الرابع

مهارات عملية في العلوم الجمركية والضريبية

في بيئة الأعمال العالمية المعقدة اليوم، تتطلب العلوم الجمركية والضريبية معرفة عميقة بالقوانين واللوائح، إلى جانب مهارات عملية في التفاوض والتواصل. هذه المهارات أساسية للتأكد من الامتثال القانوني وتعظيم الفوائد الاقتصادية لكل من الحكومات والشركات.

الباب الأول: الأسس والتقنيات في علم الجمارك

في علم الجمارك، تعتبر الأسس والتقنيات المستخدمة في تطبيق القوانين الجمركية محورية لضمان أنشطة تجارية عادلة وفعالة. تتضمن هذه الأسس فهمًا عميقًا للقوانين والتشريعات الجمركية وكيفية تطبيقها بشكل عملي.

أولاً: تطبيقات عملية للقوانين والتشريعات الجمركية

تطبيق القوانين والتشريعات الجمركية يتطلب مزيجًا من المعرفة النظرية والمهارات العملية. على سبيل المثال، قانون التعريف الجمركية يحدد الرسوم التي يجب دفعها على البضائع المستوردة. تطبيق هذا القانون بشكل فعال يتطلب من الموظفين الجمركيين فهم التفاصيل الدقيقة للسلع المستوردة وتصنيفها بشكل صحيح ضمن فئات التعريف المناسبة.

مثال: إذا قامت شركة بإستيراد أجهزة إلكترونية، يجب على المسؤول الجمركي التأكد من تصنيف هذه الأجهزة بشكل صحيح وفقًا للكوود الجمركي المناسب. إذا كانت الشركة تحاول تصنيف الأجهزة بطريقة تقلل من الرسوم المستحقة، يجب على المسؤول أن يكون على دراية بالتشريعات والتأكد من الامتثال للقوانين المعمول بها.

تطبيق آخر للقوانين الجمركية يمكن أن يكون مراقبة الامتثال للوائح الاستيراد والتصدير، مثل حظر أو تقييد بعض البضائع. هذا يتطلب من الجمركيين أن يكونوا على دراية باللوائح المتعلقة بالبضائع المقيدة أو المحظورة وأن يكونوا قادرين على استخدام التكنولوجيا، مثل أجهزة الفحص بالأشعة السينية، لتفتيش البضائع والتأكد من مطابقتها للوائح.

مثال آخر: في حالة استيراد مواد كيميائية خطيرة، يجب على الجمارك التأكد من أن جميع الوثائق الضرورية، مثل شهادات السلامة والتراخيص، مرفقة بالبضائع. قد تتطلب هذه العملية تعاوناً مع وكالات حكومية أخرى، مثل وزارة البيئة أو الصحة، لضمان الامتثال لجميع اللوائح.

بالإضافة إلى ذلك، تشمل التطبيقات العملية **تحقيقات الاحتيال الجمركي**، حيث يلزم اكتشاف الأنشطة الاحتيالية مثل التلاعب في قيمة السلع أو التصريح الكاذب عن منشأ البضائع. في هذه الحالات، يتطلب الأمر استخدام تقنيات تحليل البيانات والتحقيق لإثبات الانتهاكات وتقديم المخالفين إلى العدالة.

الباب الثاني: مهارات التفاوض والتواصل.

في مجال الجمارك والضرائب، تعتبر مهارات التفاوض والتواصل ذات أهمية كبيرة، سواء كان ذلك عند التعامل مع الشركات أو الأطراف الحكومية الأخرى. تعتبر هذه المهارات حيوية لضمان تيسير العمليات الجمركية وحل النزاعات بشكل فعال.

أولاً: تطبيقات مهارات التفاوض في المجال الجمركي والضريبي

مهارات التفاوض تلعب دوراً حاسماً في مختلف جوانب العمل الجمركي والضريبي. من الأمثلة البارزة على استخدام هذه المهارات، التفاوض على التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية. يمكن للشركات أن تسعى

للحصول على إعفاءات أو تخفيضات على بعض السلع بناءً على لوائح التجارة الحرة أو الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

مثال: عند استيراد معدات تكنولوجية لأغراض التعليم أو البحث العلمي، قد تكون هناك قوانين تسمح بإعفاءات جمركية لتشجيع التطوير التعليمي والتكنولوجي. في هذه الحالة، قد يحتاج المسؤول الجمركي للتفاوض مع ممثلي الشركة لتحديد ما إذا كانت المعدات المستوردة تفي بالمتطلبات القانونية للحصول على الإعفاء.

أيضاً، تعتبر التفاوض على تسوية النزاعات الجمركية والضريبية مهارة حيوية. في حالة وجود خلاف بين الجمارك والشركات حول قيمة الرسوم أو الامتثال للمتطلبات، يتطلب الأمر استخدام مهارات التفاوض للوصول إلى تسوية. هذه المهارات تتضمن القدرة على التحليل النقدي للمواقف، وفهم موقف الطرف الآخر، والبحث عن حلول وسطى.

مثال آخر: في حالة حدوث نزاع حول تصنيف السلع وتطبيق التعريفات المناسبة، يمكن أن يتفاوض الطرفان للوصول إلى حل وسطي يعكس القيمة الحقيقية للبضائع ويضمن تحصيل الرسوم المستحقة بشكل عادل. هنا، يمكن لمهارات التواصل الفعّال والقدرة على تقديم الحجج القانونية القوية أن تكون حاسمة في الوصول إلى اتفاق.

علاوة على ذلك، تتطلب المفاوضات المتعلقة بالجمارك والضرائب التفاوض مع الجهات الدولية، مثل المنظمات الاقتصادية والتجارية، لضمان الامتثال للمعايير الدولية وحماية المصالح الوطنية. هذه المهارات تتطلب فهماً عميقاً للسياسات الدولية والقدرة على العمل ضمن فريق متعدد الثقافات واللغات.

بشكل عام، يمكن القول إن مهارات التفاوض والتواصل هي أدوات لا غنى عنها للعاملين في المجالات
الجمركية والضريبية. فهي تساعد في تسهيل العمليات التجارية، وحل النزاعات، وضمان الامتثال للقوانين
واللوائح بطريقة تعزز التعاون والشراكة بين جميع الأطراف المعنية.

الخاتمة وملخص الكتاب

يغطي الكتاب رحلة معقدة في مجالات الجمارك والضرائب، مُعززًا الفهم بالدروس النظرية والتطبيقات العملية. يُبرز دور الجمارك في الاقتصاد وحماية الأسواق، مشددًا على أهمية الهيكليات التنظيمية والقوانين الجمركية. كما يُناقش التقنيات الحديثة في هذا المجال، مثل الأتمتة واستخدام البيانات لتسهيل العمليات وتعزيز الأمان. يُقدم تحليلًا للمخاطر وتطبيق مهارات التفاوض كأدوات حيوية لنجاح الأفراد في بيئة تجارية تتسم بالتعقيد والتنافس. وبتأهيل الفرد لفهم تعقيدات النظام الجمركي والضريبي، يطمح الكتاب إلى بناء جيل من المهنيين المجهزين لمواجهة تحديات المستقبل في هذا المجال.

حيث تم تسليط الضوء على أهمية الفهم المتكامل للعمليات الجمركية والضريبية في النظام الاقتصادي العالمي. يبدأ الكتاب بمناقشة الأدوار التاريخية للجمارك والضرائب وأهميتها في التمويل الحكومي وضبط الأسواق وحمايتها من التهريب والمنافسة غير العادلة. يبرز الكتاب كيف تطورت الهياكل الجمركية منذ العصور القديمة وكيف ترتبط اليوم بالتقنيات الحديثة مثل الأتمتة وتبادل البيانات الإلكترونية لتحسين كفاءة وسرعة العمليات.

تتناول الفصول المختلفة مواضيع مثل الإدارة الشاملة للمنافذ الجمركية والتحديات التي تواجهها في الوقت الحالي، بما في ذلك الحاجة إلى التنسيق بين السلطات المختلفة وتحسين البنية التحتية والموارد البشرية. يشير الكتاب إلى أن التكنولوجيا الحديثة يمكن أن تكون الرد الفعال على هذه التحديات، حيث يمكن تحسين عمليات الفحص والتفتيش وزيادة الشفافية والامتثال للقوانين بفضل الابتكارات الرقمية. ومن جهة أخرى، ينتقد الكتاب الاعتماد الزائد على الأنظمة التقليدية والقوانين القديمة التي قد تعيق انسيابية العمليات التجارية وتزيد من التكاليف التشغيلية. ويشدد على ضرورة التحديث المستمر للسياسات التجارية والتعرفة

الجمركية لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على حماية الصناعات المحلية وتحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير لتحفيز الاقتصاد الوطني.

باختصار، يبرز الكتاب أهمية التدريب المستمر وبناء القدرات للعاملين في هذا الحقل، مؤكِّدًا على دورهم الحيوي في تطبيق القوانين والسياسات الحكومية بفعالية وكفاءة، مما يعزز من دور الجمارك والضرائب كعوامل أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وحماية الأسواق المحلية. من خلال تقديم أمثلة عملية ونقاشات نقدية، يشكل الكتاب مرجعًا قيمًا للطلاب والمهنيين في هذا المجال.

أسئلة وتطبيقات عملية

في هذا القسم يمكن توضيح تطبيق التعرفة الجمركية من خلال أمثلة عملية على بعض السلع والبضائع الشائعة في الأردن. وفيما يلي بعض الأمثلة:

١. الملابس والألبسة:

إفترض أن هناك تعرفرة جمركية بنسبة ١٥٪ على استيراد الملابس والألبسة إلى الأردن.

إذا كانت قيمة الملابس المستوردة ١٠٠٠ دينار، فإن الرسم الجمركي سيكون ١٥٠ دينار (١٠٠٠ دينار × ١٥٪).

٢. الإلكترونيات:

لنفترض وجود تعرفرة جمركية بنسبة ١٠٪ على أجهزة الكمبيوتر المحمولة.

إذا كانت قيمة الكمبيوتر المحمول المستورد ٨٠٠ دينار، فإن الرسم الجمركي سيكون ٨٠ دينار (٨٠٠ دينار × ١٠٪).

٣. الفواكه والخضروات:

قد يكون هناك تعرفرة جمركية منخفضة على استيراد الفواكه والخضروات، مثلاً ٥٪.

إذا كانت قيمة الفواكه المستوردة ٥٠٠ دينار، فإن الرسم الجمركي سيكون ٢٥ دينار (٥٠٠ دينار × ٥٪).

٤. المعدات الصناعية:

قد يكون هناك تعرفرة جمركية مختلفة للمعدات الصناعية، مثلاً ١٢٪.

إذا كانت قيمة المعدة الصناعية المستوردة ٢٠٠٠ دينار، فإن الرسم الجمركي سيكون ٢٤٠ دينار (٢٠٠٠ دينار × ١٢٪).

٥ . السيارات:

في حالة استيراد سيارة، يمكن أن يكون هناك نسق جمركي معين يعتمد على سعة المحرك ونوع السيارة. على سبيل المثال، تعرفه جمركية بنسبة ٣٠٪ على سيارة بسعة محرك تقل عن ١٥٠٠ سي سي.

٦ . المنتجات الزراعية:

يمكن أن يكون هناك تعرفه جمركية على منتجات زراعية معينة، مثل الحبوب أو الزيوت النباتية. على سبيل المثال، قد تكون هناك تعرفه بنسبة ٨٪ على استيراد زيت الزيتون.

٧ . المواد البناء:

يمكن أن تكون هناك تعرفه جمركية على مواد البناء مثل الأخشاب أو الأسمنت. على سبيل المثال، قد تكون هناك تعرفه بنسبة ١٢٪ على استيراد الأخشاب.

٨ . الأدوات والمعدات الطبية:

يمكن أن تكون هناك تعرفه جمركية على الأدوات والمعدات الطبية المستوردة. على سبيل المثال، قد تكون هناك تعرفه بنسبة ٥٪ على أدوات الجراحة المستوردة.

٩ . المواد الغذائية:

يمكن أن تكون هناك تعرفه جمركية على المواد الغذائية المستوردة، مثل الحليب أو الزيت. على سبيل المثال، قد تكون هناك تعرفه بنسبة ١٠٪ على استيراد الحليب.

١٠ . المواد الكيميائية:

يمكن أن تكون هناك تعرفه جمركية على المواد الكيميائية المستوردة للاستخدام الصناعي. على سبيل المثال، قد تكون هناك تعرفه بنسبة ١٥٪ على استيراد المواد الكيميائية.

هذه الأمثلة توضح كيفية تطبيق التعرفة الجمركية على مجموعة متنوعة من السلع والبضائع الشائعة، مما يظهر أهمية التعرفة الجمركية في تحديد الرسوم والضرائب التي يجب دفعها على البضائع المستوردة. تجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة التعرفة الجمركية وفقاً لدائرة الجمارك المعلن عنها لنفس الفترة وتعديلاتها ان وجدت.

الأسئلة والحلول:

السؤال الأول:

فرضت الحكومة الأردنية تعرفة جمركية بنسبة ٢٠٪ على استيراد الأجهزة الإلكترونية. إذا كانت قيمة الجهاز الإلكتروني المستورد ٥٠٠ دينار، ما هو المبلغ الذي يجب دفعه كرسوم جمركية؟

المطلوب:

١. حساب المبلغ الذي يجب دفعه كرسوم جمركية.

٢. شرح كيف تم حساب هذا المبلغ.

الحل:

١. حساب المبلغ الذي يجب دفعه كرسوم جمركية:

القيمة المستوردة: ٥٠٠ دينار

نسبة التعرفة الجمركية: ٢٠٪

٢. الرسم الجمركي = (قيمة الجهاز الإلكتروني) × (نسبة التعرفة الجمركية) = 500 دينار × ٢٠٪
100 = دينار

الشرح:

- يتم حساب الرسم الجمركي بناءً على نسبة التعرفة الجمركية المفروضة على السلعة. في هذه الحالة، فإن النسبة هي ٢٠٪.
- تمثل قيمة الجهاز الإلكتروني المستورد ٥٠٠ دينار.

- يتم ضرب قيمة الجهاز بنسبة التعريفية الجمركية (٢٠٪) للحصول على مبلغ الرسم الجمركي الذي يجب دفعه.
- بالتالي، يجب دفع ١٠٠ دينار كرسوم جمركية على هذا الجهاز الإلكتروني المستورد.

السؤال الثاني:

يتعلق هذا السؤال بمفهوم التعريفية الجمركية وكيفية حساب الرسوم الجمركية والتأثيرات على التجارة الدولية والاقتصاد الوطني. الإفتراض (استيراد أجهزة كهربائية إلى الأردن).

السيناريو: نريد استيراد ١٠٠ جهاز كهربائي بقيمة إجمالية ١٠,٠٠٠ دينار إلى الأردن.

على إفتراض أن التعريفية الجمركية على الأجهزة الكهربائية في الأردن: ١٥٪.

المطلوب:

١. حساب الرسم الجمركي الذي يجب دفعه.
٢. تحليل التأثيرات المحتملة على التجارة الدولية والاقتصاد الوطني.

الحل:

١. حساب الرسم الجمركي:

القيمة المستوردة = ١٠,٠٠٠ دينار نسبة التعريفية الجمركية = ١٥٪

الرسم الجمركي = (القيمة المستوردة) × (نسبة التعريفية الجمركية) = 10,000 دينار × ١٥٪ =

1,500 دينار

٢. تحليل التأثيرات:

على التجارة الدولية: قد تؤثر التعرفة الجمركية على قرارات التجار بشأن استيراد الأجهزة الكهربائية. يمكن أن ترفع الرسوم الجمركية تكلفة الاستيراد وتؤثر على تكاليف الإنتاج والأرباح.

على الاقتصاد الوطني: إذا ارتفعت التعرفة الجمركية، فقد تشجع ذلك على تنمية صناعة محلية للأجهزة الكهربائية لتقليل الاعتماد على الاستيراد. ولكن، يمكن أيضاً أن تؤثر زيادة التكاليف على المستهلكين الذين سيضطرون لدفع أسعار أعلى للأجهزة الكهربائية.

الأسئلة والإجابات

١. التعرفة الجمركية المشتركة:

السؤال: ما هي مميزات وفوائد تطبيق التعرفة الجمركية المشتركة في منطقة اقتصادية معينة؟

الحل والشرح:

تطبيق التعرفة الجمركية المشتركة يتيح لدول منطقة اقتصادية معينة توحيد هيكل الجمارك والأسعار على البضائع المستوردة والمصدرة. يتفق الدول الأعضاء على تطبيق نفس الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع، مما يسهل التجارة ويزيد من الفعالية في تداول البضائع داخل هذه المنطقة الاقتصادية. يساعد هذا النوع من التعريفات على تخفيف التبادل التجاري وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

٢. التعرف الميزانية:

السؤال: كيف تساهم التعرف الميزانية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية؟

الحل والشرح:

التعرف الميزانية تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. من خلال توفير مرونة في هيكل الجمارك، يمكن تحفيز الصناعات المحلية وتعزيز التصدير، مما يساهم في نمو الاقتصاد وتحسين التوازن التجاري. يتم تحديث وتعديل التعرف بناءً على الاحتياجات الحالية لتحقيق أهداف معينة، مثل دعم الصناعات الناشئة أو تحفيز الاستثمارات.

٣. تعريف الواردات الحرة:

السؤال: ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة عند تطبيق تعريف الواردات الحرة؟

الحل والشرح:

تعريف الواردات الحرة تهدف إلى تشجيع التجارة الدولية وتسهيل حركة البضائع بين الدول. يمكن أن تؤدي إلى زيادة التنافسية وتنوع السلع المتاحة للمستهلكين. ومع ذلك، يمكن أن يؤثر هذا أيضًا على الصناعات المحلية التقليدية ويتطلب تكييفًا لزيادة الكفاءة والتنافسية. يجب مراعاة التوازن بين فتح الأسواق وحماية الصناعات المحلية لضمان التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية.

الأسئلة متعلقة بالفئات والنسب الجمركية وكيفية تحديد الرسوم والضرائب.

١. فئة البضائع:

السؤال: ما هي أهمية تصنيف البضائع في فئات مختلفة استنادًا إلى خصائصها ونوعها؟ وكيف يساعد ذلك في تسهيل العمليات الجمركية؟

٢. النسب الجمركية:

السؤال: ما هي العوامل التي تؤثر على تحديد النسب الجمركية للبضائع؟ وكيف يمكن أن تؤثر النسب الجمركية على سياسات الاستيراد والتصدير؟

٣. تحديد الرسوم والضرائب:

السؤال: إشرح كيفية تحديد الرسوم والضرائب على البضائع بناءً على تصنيفها في الفئة المناسبة. ما هو دور النظام المنسق للتصنيف الجمركي في هذه العملية؟

الحل والشرح:

١. فئة البضائع:

الشرح: تصنيف البضائع في فئات مختلفة يسهل فهم خصائصها وتنظيمها بناءً على مجموعات مشتركة من السمات. يمكن تقسيم البضائع إلى فئات رئيسية وفرعية بناءً على النظام المنسق للتصنيف الجمركي الذي يتم اعتماده على مستوى دولي. يساعد هذا التصنيف في تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديد الرسوم والضرائب بشكل دقيق.

٢. النسب الجمركية:

الشرح: النسب الجمركية هي النسبة المئوية للرسوم الجمركية التي تفرض على البضائع المستوردة أو المصدرة. تعتمد هذه النسب على نوع البضائع وتصنيفها في الفئات المختلفة. يتم تحديد النسب الجمركية بناءً على سياسات الدولة واحتياجاتها الاقتصادية والتجارية.

٣. تحديد الرسوم والضرائب:

الشرح: يتم تحديد الرسوم والضرائب بناءً على تصنيف البضائع في الفئة المناسبة واعتمادًا على النسب الجمركية المعمول بها. يتم مطابقة البضائع بتصنيفها في النظام المنسق للتصنيف الجمركي لتحديد النسب الجمركية وبالتالي الرسوم والضرائب التي يجب دفعها. هذا يسهل عملية تحديد التكلفة النهائية للاستيراد أو التصدير.

أسئلة إضافية:

١. دور الحكومة:

السؤال ١: ما هي العوامل التي تؤثر في وضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بتحديد التعرفة الجمركية؟ وكيف تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين حماية الصناعات المحلية وتشجيع التبادل التجاري؟

السؤال ٢: ما هي أهمية وضوح وشفافية القوانين واللوائح التي تحدد التعرفة الجمركية؟ وكيف يمكن أن يؤثر هذا الوضوح على المتعاملين والنظام التجاري بشكل عام؟

السؤال ٣: كيف تحدد الحكومة التعرفة والنسب الجمركية للبضائع؟ وما هي العوامل التي تأخذها في اعتبارها في هذه العملية؟

السؤال ٤: ما هو دور الحكومة في ضمان تنفيذ وامتنال التعريفات الجمركية؟ وكيف تساهم هذه الإجراءات في تحقيق النزاهة والعدالة في التجارة؟

٢. دور الجهات ذات الصلة والتعاون مع القطاع الخاص:

السؤال ١: كيف يمكن أن تساعد الجهات ذات الصلة في تقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات والتعريفات الجمركية؟ وما هي الفوائد المترتبة على ذلك؟

السؤال ٢: ما هي أهمية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في البحث والتحليل المتعلق بتأثيرات التعريفات الجمركية؟ وكيف يمكن أن يساهم هذا التعاون في تحسين السياسات التجارية؟

السؤال ٣: كيف يمكن أن تساهم الجهات ذات الصلة في نشر الوعي بشأن التعريفات الجمركية؟ وما هي الوسائل التي يمكنها استخدامها القطاع الخاص لتحقيق هذه الغاية؟

إجابات:

١. دور الحكومة:

السؤال ١: تؤثر العوامل المتعددة مثل اقتصاد البلاد، الصناعات المحلية، الاعتماد على الاستيراد، والعلاقات الدولية في وضع السياسات والاستراتيجيات لتحديد التعرفة الجمركية. تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين حماية الصناعات المحلية وتشجيع التبادل التجاري من خلال ضبط النسب الجمركية بطريقة تحقق تلك الأهداف.

السؤال ٢: تعتبر أهمية وضوح وشفافية القوانين واللوائح ضرورية لتوجيه المتعاملين والنظام التجاري. يمكن أن تسهم في تقليل الالتباسات وتعزيز الثقة بين الأطراف وتشجيع الاستثمار والتجارة.

السؤال ٣: تحدد الحكومة التعرفة والنسب الجمركية للبضائع استنادًا إلى دراسات وتحليلات شاملة للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية. تأخذ الحكومة في اعتبارها عوامل مثل الطلب والعرض والتأثيرات على الصناعات المحلية.

السؤال ٤: دور الحكومة في ضمان تنفيذ وامتثال التعريفات الجمركية يتضمن مراقبة الالتزام بالتعريفات وفحص البضائع وتحصيل الرسوم والضرائب. تساعد هذه الإجراءات في تحقيق النزاهة والعدالة في التجارة من خلال ضمان التطبيق الفعال للسياسات.

٢. دور الجهات ذات الصلة والتعاون مع القطاع الخاص:

السؤال ١: تساعد الجهات ذات الصلة في تقديم المشورة للحكومة بشأن السياسات والتعريفات الجمركية من خلال تقديم خبراتها وتحليلاتها. يترتب على ذلك تحسين صياغة السياسات والاتجاهات التجارية.

السؤال ٢: يعتبر التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في البحث والتحليل مهمًا لفهم تأثيرات التعريفات الجمركية على الاقتصاد. يمكن لهذا التعاون أن يساهم في تحسين السياسات التجارية من خلال الاعتماد على أبحاث محدثة وتحليلات دقيقة.

السؤال ٣: تساهم الجهات ذات الصلة في نشر الوعي بشأن التعريفات الجمركية من خلال حملات توعية وورش العمل والتواصل الاجتماعي. يمكن للقطاع الخاص استخدام وسائل الإعلام والحملات التوعوية لتوضيح تأثيرات التعريفات والطرق الفعالة للتعامل معها.

سؤال عملي وتطبيقي: فرض أنك تعمل كمستورد لشركة تعمل في مجال الإلكترونيات، وتنوي استيراد شحنة متنوعة من المنتجات الإلكترونية إلى الأردن. تشمل الشحنة أجهزة كمبيوتر، وهواتف ذكية، ولوحات مفاتيح، وأجهزة تلفزيون. ترغب في معرفة كيف سيتم تصنيف هذه البضائع وتحديد الرسوم والضرائب المعمول بها بناءً على التعرفة الجمركية.

الخطوات: ١. تصنيف البضائع:

- قم بفحص الوصف الدقيق لكل نوع من البضائع: الأجهزة الكمبيوتر، الهواتف الذكية، اللوحات المفاتيح، وأجهزة التلفزيون.
- استخدم النظام المنسق للتصنيف الجمركي لتحديد الفئة الرئيسية والفردية لكل نوع من البضائع.
- ٢. تحديد النسب الجمركية:
- اطلع على جدول التعرفة الجمركية الخاص بالأردن وابحث عن الفئات التي تندرج تحتها البضائع التي تمثلها.
- حدد النسب الجمركية المعمول بها لكل فئة ونوع من البضائع.
- ٣. حساب الرسوم والضرائب:
- استخدم القيمة الجمركية لكل نوع من البضائع (قد تكون القيمة الفاتورية أو القيمة الإحصائية) لحساب الرسوم الجمركية.
- احسب الضرائب المعمول بها بناءً على القيمة الجمركية والنسب الجمركية.

الحل: على سبيل المثال، لنفترض أن الهواتف الذكية تندرج تحت فئة "الأجهزة الإلكترونية" برقم تصنيفي ٨٥٤٢ وأن النسبة الجمركية المعمول بها لهذه الفئة هي ٥%. وإذا كانت قيمة الهواتف الذكية في الشحنة هي ١٠,٠٠٠ دولار، فسيتم حساب الرسوم الجمركية كالتالي: رسوم الجمارك = قيمة البضاعة × النسبة الجمركية رسوم الجمارك = ١٠,٠٠٠ دولار × ٥% = ٥٠٠ دولار. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك ضرائب مبيعات تختلف باختلاف البلد، يجب أخذها في الاعتبار وحسابها بناءً على السياسات الضريبية المحلية.

السؤال:

أنت تعمل في شركة تعمل في مجال استيراد الأدوات الكهربائية إلى الأردن. تخطط لاستيراد مجموعة متنوعة من الأدوات الكهربائية مثل مكابس هواء، وغسالات، ومكانس كهربائية. يجب عليك فحص كيف يتم تصنيف وتحديد الرسوم والضرائب الجمركية لهذه الأدوات وفقاً للتعرفة الجمركية الأردنية.

الخطوات:

1. تصنيف البضائع: قم بفحص الوصف والخصائص لكل نوع من الأدوات الكهربائية التي تخطط لاستيرادها، واستخدم النظام المنسق للتصنيف الجمركي لتحديد الفئة الرئيسية والفرعية لكل نوع.
2. تحديد النسب الجمركية: (اطلع على جدول التعرفة الجمركية الأردنية وابحث عن الفئات التي تدرج تحتها الأدوات الكهربائية، ثم يتم تحديد النسب الجمركية المعمول بها لكل فئة ونوع).
3. حساب الرسوم والضرائب: من خلال استخدام القيمة الجمركية لكل نوع من الأدوات الكهربائية (قد تكون القيمة الفاتورية أو القيمة الإحصائية) لحساب الرسوم الجمركية. ثم يتم حساب الضرائب المعمول بها بناءً على القيمة الجمركية والنسب الجمركية.

الحل: لنفترض أن مكابس الهواء تدرج تحت فئة "الأدوات الكهربائية" برقم تصنيفي 8467 وأن النسبة الجمركية المعمول بها لهذه الفئة هي 7%. إذا كانت قيمة مكابس الهواء في الشحنة هي 8,000 دولار، فسيتم حساب الرسوم الجمركية كالتالي: رسوم الجمارك = قيمة البضاعة × النسبة الجمركية رسوم الجمارك = 8,000 دولار × 7% = 560 دولار. بالإضافة إلى ذلك، يجب أخذ في اعتبارك أن هناك ضرائب مبيعات وضرائب أخرى قد تنطبق، يجب عليك البحث عن السياسات الضريبية المحلية وحساب هذه الضرائب بشكل مناسب.

المراجع:

الجمارك الأردنية. ٢٠٢٤. خدمات الجمارك الأردنية الإلكترونية. متاح على الرابط التالي:

https://customs.gov.jo/ar/JC_DG_Word.aspx

دويدار، هاني، النقل البحري والجوي، القاهرة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨

قانون الجمارك الأردنية. قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨

وفقاً للقانون المعدل رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨ والقانون المعدل رقم (١٠) لعام ٢٠١٩. متاح على الرابط

التالي: https://www.customs.gov.jo/customslaw/Customs_Law.aspx

لاشين، فتحي، عبد القادر، 'مصر' المنظمة العربية للتنمية الادارية، المعوقات والمشاكل الاجرائية في المنافذ

وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية، ٢٠٠٠

يوسف، ردينة، ادارة خدمات النقل الجوي، عمان، دار المناهج، ٢٠٠٨



CUSTOMS AND TAXation

